# تحقيق المخطوطات في الرسائل الجامعيّة

## - رؤية نقديّة -


الباحث

أ. د. أحمد حسن فرحات

جامعة الإمارات - كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم الدراسات الإسلامية

مركز جمعة الماجد
للثقافة و التراث

يُعَدُّ هذا البحث استكمالاً للبحث السَّابق الذي القي في الدَّورة التدريبيَّة الدوليَّة عن صناعة المخطوط العربيّ الإسلاميّ المنعقدة في دبي ٢٦ ذي الحجة ١٤١٧–٩ من المحرم/ ١٤١٨هـ الموافق ٣–١٥ من ماير عام ١٩٩٧م، الّتي دعا إليها مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بالتعاون مع المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم –الرباط–، وجامعة الإمارات العربية المتحدة –العين–. وكان عنوان ذلك البحث: «نظرات نقدية في ميدان تحقيق المخطوطات».

وقد اشرت في خاتمة ذلك البحث إلى انَّ في جَعْبَتي الكثير مما لم أقله من نقد في عالم تحقيق المخطوطات المترامي الأطراف ... وقد خصصت هذا البحث لتحقيق المخطوطات في الرسائل الجامعيَّة حيث تجمعت لدي من خلال الإشراف على الرسائل الجامعية والمشاركة في المناقشات التي تناولت مخطوطات محققة ملاحظات كثيرة .. وساكتفي بإيراد أهم هذه الملاحظات:

## الدّراسات العليا فرصة ثمينة للتحقيق:

تُعَدُّ الدِّراسات العليا فرصة ثمينة للطّالب الذي يرغب في الدخول إلى عالم المخطوطات والتَّعرف على أبعاده وما ينطوي عليه، ذلك انَّ الدِّراسات العليا تعتمد على المصادر الأصلية والكتب الأمهات. وهذه الكتب كثير منها ما زال مخطوطاً، لم تصل إليه يد التَّحقيق لتنفض عنه الغبار، وتدفع به إلى عالم الطّباعة. فيضطر الطالب إلى الرجوع إليها والتَّعرف عليها، ومن ثمّ يكون قد دخل إلى عالم المخطوطات. هذا إذا كانت الأمور تسير طبقاً للاصول في الدِّراسات العليا ...

– غير انه في كثير من الأحيان لا يتحقق هذا، ويمكن لطالب الدِّراسات العليا أن يتخرج دون أن يتعرَّف على مخطوط أو يسمع به، ذلك انَّ بعض المؤسسات الجامعية لا

تولي مثل هذا الأمر اهتماماً، وتكتفي بالكتب المطبوعة، والكراسات الجامعية التي يُعِدُّها بعض أعضاء هيئة التَّدريس، ومن ثمّ تضيع مثل هذه الفرصة الثّمينة على طالب الدّراسات العليا.

– وفي بعض الأحيان يجد طالب الدُّراسات العليا نفسه مكرهاً على الدخول إلى عالم المخطوطات، وذلك حينما تضيق به الموضوعات التي يريد اختيار واحدٍ منها لبحثه، فيجد نفسه مدفوعاً لاختيار مخطوط يقوم بدراسته وتحقيقه، وهكذا يكون المخطوط حَلاً لمشكلة اختيار البحث، مع شعور الطّالب بصعوبة التَّحقيق نظراً لما يكتنفه من متاعبَ في قراءة الخطوط القديمة، وما يحيط به من عقبات في سبيل تصوير المخطوط والحصول على نسخه المفرقة في مكتبات العالم.

فإذا زدنا على ذلك انَّ مثل هذا الطّالب أُسنِدَ الإشرافُ عليه إلى أستاذ لم يكن على معرفة بعالم المخطوطات وتحقيقها –وذلك كثير– كانت الكارثة على الطّالب من جهة وعلى الكتاب من جهة أخرى ... وهكذا نرى كثيراً من الكتب المحققة وقعت فيها أخطاء فاحشة، لا يمكن تداركها إلا بإعادة تحقيقها، وفي ذلك إضاعة للجهد وإفساد للعلم، وسيأتي توضيح لذلك من خلال الأمثلة والنّماذج.

## اختيار المخطوط والبحث عن نسخه:

– يُعَدُّ اختيار المخطوط والبحث عن نسخه هو الخطوة الأولى التي لابدَّ لطالب الدراسات العليا أن يعمد إليها، وتشترط كثير من الجامعات شروطاً لابد من توافرها في المخطوط الذي يتقدم لنيل درجة علميَّة –كالماجستير أو الدكتوراه– ويحسن بنا أن نشير إلى أهم هذه الشّروط:

– **ألا يكون قد سبق تحقيقه ونشره:** ذلك أنَّ العمل العلميَّ المطلوب لابدَّ أن يضيف جديداً إلى المعرفة. ومن ثمّ فالعمل المكرَّر لا يضيف مثل هذا الجديد، بل ربما يلجأ

بعض الطَّلبة إلى هذا الأسلوب بقصد الاعتماد على جهود الآخرين والاستفادة منها، ومثل هذا العمل يضرُّ بمصلحة الدَّارس الأوَّل بنسبة جهوده إلى غيره، كما يضرُّ بمصلحة الدَّارس الثَّاني الذي يعتمد على جهود غيره، فيفقد فرصة تنمية قدراته، فيتخرج ضعيفاً لعدم بذله الجهد المطلوب في التَّحصيل والدِّراسة.

وكثيراً ما نرى أنَّ موضوعاً واحداً قد سجل في أكثر من جامعة، ولأكثر من طالب بحجة عدم معرفة كلٍّ منهما بتسجيل الآخر، ومن ثمّ يكون التنافس بينهما على أشدّه، حيث يريد كلٌّ منهما أن يثبت صواب عمله وخطأ عمل الآخر، وبذلك تتكرر الجهود في عمل علمي واحد. وربما سمحت بعض الجامعات لبعض الباحثين بتسجيل موضوع مكرر إذا ما ثبت لديها أنَّ العمل العلميَّ السَّابق كان قاصراً، ولم يؤد الغرض المطلوب، وفي مثل هذه الحالة يمكن أن يكون ذلك مقبولاً.

- **ألا يكون عن نسخة خطية واحدة:** ذلك أنَّ تحقيق النَّصِّ وحسن قراءته يتطلّبُ وجود أكثر من نسخة خطيَّة، وكثرة النّسخ الخطيَّة أمام الباحث المحقق تعطيه فرصة الاختيار الأفضل للنُّسخ التي يعتمد عليها في التَّحقيق، كما تتطلّب منه جهداً أكبر في المقابلة والمقارنة، وترتيبها ترتيباً زمنياً أوَّلاً، ثمَّ ترتيبها بحسب الأهمية العلميَّة، وتبين ما يمكن أن يكون أصلاً، وما يمكن أن يكون مكمّلاً، وما يستأنس به استئناساً. ومع ذلك نرى بعض الجامعات تتساهل في مثل هذا الشَّرط، فتسمح لطلبتها بتسجيل موضوع في تحقيق مخطوط عن نسخة واحدة بحجة أنَّ العلم لا بدَّ أن يرى النُّور، وألا يبقى حبيساً في رفوف المكتبات، وهي حجة واهية، لأنَّ تحقيق المخطوط عن نسخة واحدة، إذا لم يوجد غيرها، أمر مطلوب. ولكن ليس لتحصيل درجة علميَّة بتحقيقه. وكثيراً ما نرى بعض الطَّلبة يُصرُّون على مثل هذه المخطوطات ذات النّسخة الواحدة استسهالاً للعمل، كما أنَّهم يعمدون إلى المخطوطات الصغيرة ذات الصَّفحات القليلة. كل ذلك للهرب من تكاليف العمل العلميِّ الجادِّ. ومن ثمّ يضطرون إلى ملء الصَّفحات بالنُّقول الكثيرة تكبيراً لحجم

الكتاب. وانظر أمثلة لهذا في كتاب: «العمدة في غريب القرآن» و «تفسير المشكل من غريب القرآن» على الإيجاز والاختصار حيثُ تَمَّتْ كُلٌّ من الدِّراستين على نسخة واحدة، وكانتا صغيرتي الحجم مما دعا المحققين إلى تكثير الصَّفحات بالنُّقول المطوَّلة.

**- أن يكون المخطوط له قيمة علمية:**

تتفاوت المخطوطات من حيثُ قيمتُهَا العلميَّةُ، فبعضها نفيس يحرص على تحقيقه نظراً لما يحتويه من قيمة علميَّةٍ. ونظراً لما يمكن أن يضيفه إلى المعرفة من جديد، وبعضها الآخر غَثٌّ لا يسمن ولا يغني من جوع، وقد لا يساوي جهد نسخه وكتابته، فضلاً عن إضاعة الوقت في تحقيقه ونشره، وإشغال النَّاس بما فيه.

ومن ثم لابد لطالب الدِّراسات العليا من قراءة المخطوط أوَّلاً والتأكّد من قيمته العلميَّة، والاستعانة في ذلك بأساتذته الخبراء في هذا الميدان، وذلك حتى لا تضيع جهود التَّحقيق سُدىً، لأنَّ المقصود به استفادة الدارس من جانب وإفادة الآخرين من جانب آخر، والسَّير خطوات إلى الأمام في مسيرة التقدم العلميِّ.

**- أن يكون المخطوط من اختيار الطالب أو أن يكون مقتنعاً به:**

يحسن بطالب الدِّراسات العليا أن يختار موضوعه للدِّراسة بنفسه، وألا يعتمد على ما يشير به الآخرون إلا بعد قناعة كاملة، ذلك أنَّ الموضوع الذي يختاره الطَّالب بنفسه أوَّلاً، ويستشير فيه أهل الخبرة والاختصاص ثانياً يكون في الغالب مُوَفَّقاً، لأنَّه حينما يقدم عليه ويتمسك به، إنَّما يفعل ذلك لقناعته بفائدته، ولأنَّه يدرك أبعاده في نفسه، وفيما يمكنُ أن ينتهي إليه من نتائج.

أمَّا الموضوعات التي يعرضها عليه الآخرون، فإنَّ جذور هذه الموضوعات قد تكون واضحة عند الذين اقترحوها، ويكون الطالب خلواً من هذه الجذور، ومن ثَمَّ لا يتحقق الغرض الذي كان يستهدفه الآخرون من خلال نظرتهم إلى الموضوع. لكن إذا ما حصل

حوار بين الطّرفين، وانتقلت جذور الموضوع من الطّرف المشير إلى الطّالب، وأدرك ابعاد الموضوع وما يمكن أن ينطوي عليه، واصبحت قناعته في ذلك كبيرة، يمكن له ان يقبل الموضوع، ويعمد إلى تسجيله.

وفي ميدان المخطوطات بالذات، لا بدَّ من قناعة الطّالب اولاً باهميّة موضوعه، ولا عبرة بآراء بعض الأساتذة والعلماء الذين ليس لهم باع طويل في التّحقيق. فمثل هؤلاء لا يعرفون التّحقيق، ولا يدركون أبعاده. ومن ثمّ فلا ينبغي الاستجابة لآرائهم، لانهم ليسوا من اهل الذكر في هذا الميدان.

**- أن يعمد الطالب إلى جمع النّسخ المخطوطة للكتاب:**

بعد أن يوفق الطّالب لاختيار موضوع المخطوط، لا بدَّ له من السّعي لجمع النّسخ الخطيَّة من مظانها في مكتبات العالم، وقد تعترضه بعض الصعوبات في هذا المجال، فعليه أن لا ييأس ويعمل على تذليلها. وعليه ألا يكتفي بالفهارس المطبوعة للمكتبات، وأن ينزل بنفسه إلى الميدان، وأن يتابع البحث والتنقيب فسيجد قصوراً في الفهارس، وأوهاماً واحطاء وقع فيها الآخرون، وسيكتشف أشياءَ جديدةً فاتت غيره، وربما اكتشف نسخاً جديدة من الكتاب لم تعرف، وربما وصلت إلى المكتبات معلومات جديدة لم تكن معروفة في ما سبق من الفهارس. كما أن عليه ان يتذاكر في ذلك مع أهل العلم في هذا الميدان، وسيرى من خلال هذه المذاكرة من يطلعه على شيء لم يكن يتوقعه، وربما يشير عليه بفائدة محققة في بحثه وتنقيبه.

**- ترتيب النسخ الخطية:**

بعد أن يجمع الباحث المحقّق النُّسخ الخطيَّة للكتاب، لا بدَّ أن يرتبها ترتيباً زمنيّاً، لأنَّ الغالب أنَّ النُّسخ المتقدِّمة تكون قيمتها العلمية أكبر نظراً لقربها من زمن المؤلف، فهي مظنة الصّحة والبعد عن الخطأ، ومع ذلك قد تتوافر لبعض النسخ المتاخرة أحياناً قيمة علمية

افضل إذا ما كانت لها مقابلات على نسخ متقدمة ومقروءة من قبل علماء متخصصين، وعليها سماعات وملاحظات، وعلى كلٍّ حال تكون الأفضلية اولاً للنُّسخة المكتوبة من قبل المؤلف وبخطّه، ثمَّ النّسخ المكتوبة من قبل تلاميذه.. وهكذا..

ويمكن للطالب أن يعمد إلى النّسخة المعتمدة لديه فيجعلها اصلاً، ثم يشير إلى فروق النّسخ الأخرى في الحواشي. كما يمكن ان يلجأ إلى طريقة النَّصّ المختار ومن خلال النسخ المتعددة، إذا لم يجد نسخة يصحُّ الاعتماد عليها كأصل. ويجعل النَّصَّ المختار في الأعلى، ويشير إلى الفروق بين النُّسخ في الحواشي.

وكثيراً ما يخطئ المحققون في اختيار النُّصوص، فيجعلون ما هو الأصوب في الحواشي، وما هو خلاف الأول في الصّلب، وستأتي امثلة ذلك، ولكن القارئ الماهر للنصوص يستطيع تصويب الأصل من خلال النظر في الحواشي.

### - نسخ المخطوط:

إذا ما تمّ للباحث جمع النّسخ الخطيَّة للكتاب، فإنَّ الخطوة التالية لذلك أن يقوم بنسخ الكتاب، ويستحسن للباحث أن يكتب ثلث الصفحة فقط أو نصفها على الأكثر، وذلك ليترك الفراغ لفروق النُّسخ والتَّعْليقات التي تضيق بها الصَّفحة أحياناً، فيضطر الباحث إلى زيادة صفحات جديدة ...

كذلك لا بدَّ للباحث النَّاسخ أن يحسن تفقير المخطوط مراعياً في ذلك المعاني وتمامها، ومعتمداً على علامات التَّرقيم التي تساعد القارئ على فهم الكتاب، وكثيراً ما يخطئ المحقّق النَّاسخ التفقير الصَّحيح، وعلامات الترقيم، فيشكل الفهم عليه وعلى قارئ الكتاب، وستأتي امثلة ذلك فيما بعد.

### توثيق النُّقول .. والأمانة العلميَّة:

لا بدَّ للباحث المحقّق من توثيق النُّقول الواردة في مخطوطة الكتاب، وهذا يعني

الرُّجوع إلى المصادر التي نقل عنها المؤلف، سواء كانت من كتبه أو كتب غيره، ولا بدَّ ان يكون هذا التَّوثيق من خلال المراجع الاصليَّة، وعدم الاكتفاء بالرُّجوع إلى كتب متاخرة نقلت عن الكتب المتقدِّمة، ذلك أنَّ كثيراً من الكتب المتاخرة، قد لا يكون نقلها دقيقاً أو صحيحاً، ومن ثم فلا بدَّ من اعتماد الاصول في ذلك.

فالامانة العلمية تقتضي توثيق النُّقول وردّها إلى اصحابها، ومن بركة العلم أن ينسب إلى أهله واصحابه، ومع ذلك، نجد في كتب السَّلف احياناً نقولاً عن كتب سابقة دون أن يشار إلى مصادرها، كما نجد هجوماً من بعض المحققين على السَّلف بانهم يفتقدون الامانة العلميَّة بإغفالهم مثل هذا التَّوثيق. ولقد رأيت مثل هذا حين مشاركتي في مناقشة الرسائل الجامعيَّة، وقد أعلنت وجهة نظري في تعليل هذه الظَّاهرة، وقد لاقت استحساناً من قبل الاساتذة المشاركين في المناقشة. أمَّا وجهة النَّظر هذه فهي:

إنَّ ظروف السَّلف في تعاملهم مع الكتاب وتداوله تختلف عن ظروفنا، كما أنَّ توافر الكتب لم يكن دائماً ميسَّراً كما هو الأمر بالنِّسبة إلينا، وبخاصة في الرِّحلة والاسفار التي كانت دَيْدَنَ العلماء، كما أنَّ حجم هذه الكتب المخطوطة لم يكن من السَّهل التعامل معها، كما هو الشأن في الكتب المطبوعة المجلدة الَّتي نتعامل معها الآن.

ومن ثمَّ لا بدَّ أن نراعي مثل هذا الاختلاف في الظُّروف حينما نريد إطلاق الأحكام.

لقد كان كثير من طلبة العلم ـقديماًـ يبدؤون بحفظ المتون، وكثيراً ما يحفظون بعض الكتب، وكان هذا أمراً شائعاً، ولهذا نجد في مقدمات بعض المؤلفين إشارات إلى أنه حذف الأسانيد، واختصر الكلام ليسير ذلك على من أراد حفظه ... فإذا تراخى الوقت، وبعد الزَّمن من مرحلة الطَّلب هذه، وأصبح هؤلاء الطَّلبة في مرحلة الأستاذيَّة والتأليف والإملاء، فكثيراً ما ترد على ألسنتهم وأقلامهم جمل أو نصوص مما سبق حفظهم له دون

قصد منهم أو تذكر، فإذا ما رايناها نحن الآن نقول: أين الأمانة العلميَّة في هذا!!! ولا شك بأنَّ العذر واضح في هذا، ولا يخلّ بالأمانة العلميَّة لأنَّه لم يكن مقصوداً نتيجة للظّروف التي أشرنا إليها.

ولا بدَّ لنا أن نميز بين الإخلال بالأمانة العلميَّة والإخلال بالتَّوثيق العلميّ، إذ كثيراً ما يقع الخلط بينهما، فالإخلال بالتَّوثيق: أن يقع خطأ في نسبة الأقوال إلى غير قائليها، كان ننسب رأي سيبويه إلى الخليل أو رأي الخليل إلى سيبويه، وهذا أمر يخلّ بالتَّوثيق، ولكنه لا يخلّ بالأمانة العلميَّة، لأنَّه يقع خطأ نتيجة للظّروف السّابقة التي أشرنا إليها ويمكن أن يكون العذر فيها واضحاً للمؤلف.

أمَّا الإخلال بالأمانة العلمية، فهو أن ينسب المؤلف أقوال غيره وآراءهم الاجتهادية إلى نفسه بحيث يوحي لنا أنَّ هذه الفكرة هي من اكتشافه، وأنَّه لم يسبق إليها.

وأمَّا نقل أقوال السَّلف من الصَّحابة أو التَّابعين ومن بعدهم من كتب متأخرة عنهم، دون الرجوع إلى الكتب الأصلية القديمة، فهو أيضاً لا يخلّ بالأمانة العلميَّة، لأنَّ هذا التراث المنقول أصبح ملكاً شائعاً للجميع، ويمكن نقله من أي مصدر موثوق ما دام ينسب إلى صاحبه. فلا نستطيع أن نقول عن العالم الذي يقول قال ابن عباس أو قال ابن مسعود، دون أن يشير إلى المصدر، إنَّ هذا إخلال بالأمانة العلميَّة، بل هو إخلال بالتَّوثيق، لكن لو أشار إلى أي مصدر آخر ولو لم يكن متقدّماً، كان ذلك جائزاً وبخاصة إذا كان ذلك المصدر قد وثَّق نقوله، وبيَّن مصادرها.

ومع وجهة النَّظر هذه التي تضع الأمور في نصابها في تعامل السَّلف مع الكتاب، وتعلل بعض القصور في التّوثيق، وتنفي الإخلال بالأمانة العلميَّة، فإننا لا نستطيع أن نَعُدَّ ذلك عاماً وشاملاً لكلّ المؤلفين والكتاب، فلا شكَّ أنَّ بعض المؤلفين في تعاملهم مع النقول لا يمكن أن نجد لهم عذراً إلا الإخلال بالأمانة العلميّة، وبخاصة حينما يتكرر ذلك في أكثر

من كتاب، وحينما تكون هناك قرائن كثيرة تشير إلى ذلك. وهناك امثلة يمكن ان تكون شاهدة على ذلك، ومؤكدة له.

**قراءة المخطوط:**

تُعَدُّ قراءة المخطوط –العمود الفقري للتَّحقيق– كما أشرنا إلى ذلك في البحث السَّابق– حيث استعرضنا عدداً من الكتب التي اخطأ المحققون في قراءتها، وسنعرض هذه المرة لعدد من الكتب هي في الأصل رسائل جامعية، وهي مثلَّثة الإتقان في التَّحقيق، لأنَّ المحقق يعمل تحت إشراف أستاذ جامعي، ويحرص على أن يكون عمله بعيداً عن الخطأ ما أمكن، ولأنَّ مثل هذا العمل سيخضع لمناقشة الأساتذة المتخصصين الذين سيقرؤون هذه الرَّسائل بتؤدة وعناية، ويكتشفون أخطاءها، ويبينون قيمة جهد صاحبها، ويمنحونه على أساسها الدَّرجة العلميَّة ...

إنَّ قراءة المخطوط عمل في غاية الصَّعوبة، وكثيراً ما كبت فيه جياد العلم وفحول التحقيق، ومن ثمَّ لا يعرف قيمة التحقيق إلا من جرّبه واكتوى بناره، والذين ينظرون إلى التحقيق نظرة دونية معذورون، لأنهم يفتقدون الخبرة، فلا يقدرونه حقَّ قدره، ويظنُّون أنَّهُ عمل سهل، وأنَّهُ عبارة عن نقل نسخة خطية إلى نسخة مطبوعة، وأنه أمر في غاية اليسر، وحتى يعلم هؤلاء القيمةَ العلميَّةَ للتَّحقيق عليهم أن يجرِّبوا تحقيق مخطوط واحد، ثم يكون لنا معهم وقفة وكلام ومناقشة ونقد ...

**- كتاب "العقل وفهم القرآن" للحارث المحاسبي - تحقيق حسين القوتلي:**

لقد قدّم المحقق للكتاب بمقدمة أشار فيها إلى أنه تخرج من جامعة القاهرة عام ١٩٥٥م، وأنه انقطع مُدَّةً طويلة عن البحث الفلسفيِّ على الرغم من تدريسه الفلسفة في الجامعة اللبنانية ساعاتٍ قليلةً، وأنَّ هذه السَّاعات أتاحت له فرصة الاتصال المباشر بالجو

العلمي البحت، والاتصال اليوميُّ ببعض الأساتذة .. وأولهم الدكتور احمد مكي عميد كلية الآداب .. والذي اقترح اسمه ليكون في هيئة التدريس في كلية الآداب .. وثانيهم الأب الدكتور فريد جبر الذي سُرَّ بزمالته، كما سُرَّ بتفضيله له البحث في الفكر العربي على البحث في الفلسفة الحديثة .. وقد سرّه أكثر أنَّ إشراف الدكتور جبر على هذه الرسالة كان يتَّسم بالروح العلميِّ الحقِّ، بما يتميز به من موضوعية، ودِقَّةٍ وطولِ اناة .. وأنه هو الذي اقترح عليه أن يحقق مخطوطاً للحارث المحاسبي هو مخطوط «العقل» الذي ذكره صديقه –وصديقي فيما بعد– الأستاذ الدكتور جوزف فان إس – أستاذ اللغة والتَّاريخ العربيِّ في جامعة توبنغن في ألمانيا في كتابه الخاصّ عن المحاسبي واسمه «العالم الفكري للحارث المحاسبي» – بون: ١٩٦١ ... وقد أتيح للأستاذ المحقق خلال زياراته المتكررة لمعهد الاستشراق الألماني في بيروت أن يقابل الأستاذ فان إس وأن يفيد منه ...

والأستاذ المحقق أضاف إلى كتاب «العقل» للحارث المحاسبيِّ كتاب «فهم القرآن» نظراً للصلة الوثيقة بين الكتابين، وقد قدّم دراسة ضافية عن الحارث المحاسبي تناول فيها حياته ومذهبه العقلي في الفصل الأوَّل، كما تناول كتاب «مائية العقل» في الفصل الثَّاني، وخصص الفصل الثالث لتحقيق نص كتاب «مائية العقل» والفصل الرَّابع لكتاب «فهم القرآن» وتحقيق نصه.

والكتابان تمَّ تحقيقهما عن نسخة خطيَّة واحدة. فكتاب «العقل» من موجودات مكتبة جار اللّه في استانبول، وكتاب «فهم القرآن» من موجودات المكتبة السليمية في أدرنة بتركيا.

ونحن هنا لن نعرض لما جاء في هذه الدِّراسة، لأنَّها تحرج عن موضوعنا. وإن كان يلوح لنا أنَّ الأستاذ المحقق قد بذل فيها جهداً كبيراً. وسنكتفي بالنظر في قراءته لمخطوط «مائية العقل»، ونبين ما حفل فيها من أخطاء – على الرَّغم من مكانة صاحبها، ومكانة

المؤسسات العلمية التي كان يعمل فيها، والجو العلمي الاستشراقي الذي كان يحيط به، ويستفيد منه. وسنعتمد في قراءة الصّفحة الأولى من المخطوط على الصّورة الخطية لهذه الصّفحة -كما جاءت في مستهلّ النص المحقق- ونقارنها بالنص المطبوع الذي اختاره المحقق، أمّا بقية الصّفحات، فسنحاول قراءتها من خلال الخبرة ومراعاة المعاني والرجوع إلى المصادر التي قد تفيد في تصحيحها.

- صفحة ( ٢٠١ ) من النّصّ المطبوع:

= باب مائية العقل وحقيقة معناه

سألت عن العقل ما هو؟

وإني أرجع إليك في اللغة، والمعقول من الكتاب والسنة، وتراجع العلماء ( فيما ) بينهم بالتسمية، ثلاثة ( معاني ):

أحدها: هو معناه لا معنى له غيره في الحقيقة.

والآخران اسمان جوزتهما العرب إذ كانا عنه فعلاً، لا يكونان إلا به ومنه، وقد سماها الله تعالى في كتابه وسمتها العلماء عقلاً.

فأمّا ما هو في المعنى في الحقيقة لا غيره: فهو غريزة وضعها ...

والكلمات التي أخطأ فيها المحقق هي الكلمات التي تحتها خط:

وإني أرجع إليك في اللغة، والمعقول من الكتاب والسنة. ولابد من النقطة هنا، والبدء بسطر جديد. أمّا جملة «وتراجع العلماء ( فيما ) بينهم ... . فلابد من حذف كلمة «فيما» التي أضافها المحقق من عنده، لأنه لا حاجة لها وتصبح الجملة: وتراجع العلماء بينهم بالتسمية ثلاثة معان.

أمّا جملة «والآخران اسمان» فصوابها: والآخران: اسمان له ـ كما في المخطوط ـ حيث أَسْقَطَ المحقق كلمة «له» أمّا كلمة: «سمّاها» فصوابها: سمّاهما ـ كما في المخطوط ـ حيث اسقط المحقق الميم، وهكذا فعل في «سمتهما».

ومثلها كلمة: «وسمتها» صوابها: وسمّتهما. اما كلمة «في» فتحذف من السطر الاخير، لأنها مقحمة وتخلّ بالمعنى. ويصبح النص هكذا: «والآخران: اسمان له جوزتهما العرب إذ كانا عنه فعلاً، لا يكونان إلا به ومنه، وقد سماهما الله تعالى في كتابه، وسمّتهما العلماء عقلاً. فأمّا ما هو المعنى في الحقيقة لا غيره: فهو غريزة وضعها الله ..».

ـ صفحة (٢٠٢) من النّص المطبوع:

= الله سبحانه في أكثر خلقه لم يطلع عليها العباد بعضهم من بعض، ولا اطّلعوا عليها من أنفسهم برؤية. ولا بحسٍّ، ولا ذوق، ولا طعم، وإنما عرّفهم الله (إياها) بالعقل منه.

فبذلك العقل عرفوه، وشهدوا عليه بالعقل الذي عرفوه به من أنفسهم بمعرفة ما ينفعهم ومعرفة ما يضرهم.

فمن عرف ما ينفعه مما يضرُّه في أمر دنياه، عرف أنَّ الله تعالى قد منَّ عليه بالعقل الّذي سلب أهل الجنون وأهل التيه، وسلب أكثره الحمقى، الذين قلّت عقولهم.

وكذلك معرفة بعضهم من بعض بظاهر فعل الجوارح.

فيستدلّ أنَّه عاقل له عقل إذا رأوا من أفعاله ما يدلُّهم أنه قد عرف ما ينفعه من دنياه وما يضره؛ إذا رأوه طالباً عاملاً ما ينفعه من دنياه مجانباً لما يضره من دنياه. فسمّوا من كان كذلك عاقلاً، وشهدوا أن له عقلاً، وأنه لا مجنون ولا نابه ولا أحمق.

فإن رأوه بخلاف ذلك شهدوا أنَّه مجنون قد تغشَّى عقله من الآفة ما أذهله، وازال معرفته بمنافعه ومضاره.

فإن رأوه يتبع منافعه، ويجانب مضارّه، وفي كثير من افعاله ...=

والكلمات التي اخطأ فيها المحقق هي الكلمات التي تحتها خط:

فكلمة «طعم» التي أوردها المحقق –كما وردت في المخطوط– هي تصحيف لكلمة «شمّ»، وذلك لأنّ كلمة «طعم» تكرار لكلمة «ذوق»، لانها بمعناها، والحديث عن الحواسّ، فلا يمكن ان يذكر حاسّة الذّوق مرتين، ولا يذكر الشّمّ.

أمّا كلمة «إيّاها» فهي مما اخطأ فيه المحقق وصوابها: «إياه» –كما في المخطوط– ولأن الضمير يعود على «المعنى في الحقيقة لا غيره».

وأمّا كلمة «بالعقل منه» فصوابها: بالعقل منهم –كما في المخطوطة– ولأن المعنى يستقيم بذلك، إذ هم الذين عقلوا ذلك المعنى الذي عرّفهم الله إياه، فالتّعريف من الله، والعقل منهم.

أمّا كلمة «معرفة بعضهم» فصواب قراءتها: «يعرفه بعضهم» –كما في المخطوطة– وهي القراءة التي يستقيم بها الكلام.

أمّا كلمة «وما يضرّه»؛ فلا بدّ من استبدال الشرطة «–» بالفاصلة «؛» وكذلك استبدال الشرطة «–» بالنقطة من كلمة «دنياه»، لأن ما بين الشرطتين تفسير للكلام السابق.

وبناءً على ذلك تقرأ المقاطع السّابقة بعد التصحيح كما يأتي:

.... لم يتلمّع عليها العباد بعضهم من بعض، ولا اطلعوا عليها من أنفسهم برؤية، ولا بحسّ، ولا ذوق، ولا شمّ. وإنما عرفهم الله إياه بالعقل منهم .... ..

وكذلك يعرفه بعضهم من بعض بظاهر فعل الجوارح. فيستدلّ أنّه عاقل له عقل إذا رأوا من أفعاله ما يدلّهم أنه قد عرف ما ينفعه من دنياه وما يضره –إذا رأوه طالباً عاملاً ما ينفعه من دنياه مجانباً لما يضره من دنياه–.

صفحة ( ٢٠٣ ) من النَّصِّ المطبوع:

= يعمل بخلاف ذلك سمّوه على قدر الكثرة بخلاف ما يفعل العاقلون ( مجنوناً ) او لقلته أحمق او مائقاً. فإن كان له وقت تزولُ افعالُ العقلِ عنه بصمتٍ، أو تقلب للأمور في القول والفعل سمّوه مجنوناً في ذلك الوقت، عاقلاً إذا أفاق، وتجلّى ذلك عنه، وعاد لهيئته الأولى، من أن تظهر منه أفعال العقل واللب بأسباب ذلك.

إذا سئل أجاب بما يعقل. ويطلب منافعه ويجتنب مضاره.

. . . . . .

. . . . . .

. . . . . .

فالفعل غريزة جعلها الله عزَّ وجلَّ في الممتحنين من عباده، أقام به على البالغين للحلم الحجة.

وأتاهم خاطب من قبل عقولهم، ووعد وتوعد، وأمر ونهى، وحضّ وندب.=

والكلمات التي تحتها خط هي التي اخطأ فيها المحقق وصوابها كما يأتي:

على قدر الكثرة، لابد أن توضع بين شرطتين تسهيلاً للفهم هكذا: -على قدر الكثرة-.

كلمة « مجنوناً » زيادة يقتضيها السياق.

كلمة « أو لقلته » صوابها: « أو القلّة ». وكذلك توضع بين شرطتين.

كلمة « تجلّى » تصحيف. وصوابها: « تخلّى »، لأن التجلي يكون على، ولا يكون « عن » وإنما الانجلاء يكون عن.

وكلمة « وأتاهم » مصحفة، وصواب قراءتها « وإياهم ».

ولابد من الإشارة إلى أن نصف السُّطر الأوّل إلى قوله: «بخلاف ما» تنتهي الصفحة الاولى من المخطوط. ومن ثم فتصحيحنا للكلمات بعدها لا يعتمد على المقابلة على المخطوط، وإنما على الخبرة والمصادر التي سنشير إليها. ويمكننا قراءة ما صححناه كما يأتي:

يعمل بخلاف ذلك سمّوه –على قدر الكثرة– بخلاف ما يفعل العاقلون مجنوناً –أو القلة–: أحمق أو مائقاً. فإن كان له وقت تزول أفعال العقل منه بصعق، أو تقلب للامور في القول والفعل سموه مجنوناً في ذلك الوقت، عاقلاً إذا أفاق وتخلّى ذلك عنه وعاد لهيئته الأولى، من أن تظهر منه أفعال العقل واللب. بأسباب ذلك –إذا سئل أجاب بما يُعْقَلُ، ويَطْلُبُ منافعَهُ ويَجْتَنِبُ مَضَارَّه–.

فالعقل غريزة جعلها الله عز وجل في الممتحنين من عباده، أقام به على البالغين لِلْحُلُم الحجَّةَ، وإيَّاهم خاطب من قبل عقولهم، ووعد وتوعد، وأمر ونهى، وحضّ ونَدَب.

صفحة (٢٠٥) من النَّص المطبوع:

ومما يدلُّ على أنَّ العقل هو الغريزة التي بها عَرَفَ فَأَقَرَّ، وعَرَفَ فأنكر، أو ظَنَّ فانكر. لأنَّ الإنكار فعل، فكذلك ضدّ المعرفة فعل.

فمنه فعل عن طبع يوجبه الطبع (كالضرة)؛ كمعرفة .....

والأخطاء في قراءة هذا النَّص:

– كلمة «لان» صوابها «أنّ» ذلك أن الكلام لا يستقيم إلا بإسقاط اللام، لأنّها مقحمة.

– كلمة «ضدّ» صوابها: «ضده» لأنَّ الضمير يعود على «الإنكار» الذي هو ضد المعرفة.

– كلمة « كالضرّة » : عقب عليها المحقق في الحاشية بانه : يقصد الضرورة، يعني ان هذه المعرفة تاتي نتيجة ضرورية لكون العقل غريزة . ولا شك بان المعنى الذي اشار إليه المحقق صحيح، ولكن يبقى عليه ان يبين لنا كيف استطاع ان يفهم هذا المعنى من كلمة « كالضرة » التي لا تفيد هذا المعنى إلا بعد إجراء عملية جراحية عليها تعيدها إلى اصلها قبل التّحريف .

والذي يبدو لنا انَّ العملية الجراحية لهذه الجملة تقضي بان تصير العبارة كما يأتي :

فمنه فعل عن طبع يوجبه الطّبع كـ « الضّـــرّ » وكمعرفـــــة ..

والإشارة بمعرفة « الضر » إلى قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيهِ تَجْأَرُونَ ﴾ وقد استشهد الراغب الأصفهاني بهذه الآية على معرفة الله العامة المركوزة في النفس، وهي معرفة كل أحد أنه مفعول وأنَّ له فاعلاً فعله، ونَقَّلَهُ في الأحوال المختلفة . . . إلى ان قال : « وهذا القدر من المعرفة في نفس كل أحد، ويتنبه الغافل عنه إذا نُبِّه عليه، فيعرفه كما يعرف أن ما هو مساوٍ لغيره، فذلك الغير مساوٍ له، ومن هذا الوجه قال تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ . وقال في مخاطبة المؤمنين والكافرين : ﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيهِ تَجْأَرُونَ ﴾، ثم قال بعده : ﴿ ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنكُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴾(١) .

ويبدو أنَّ التّاء المربوطة في آخر كلمة « كالضُرَّة » هي راس الواو التي حذف ذيلها، والتي تعطف ما بعدها على ما قبلها .

وهكذا يمكن قراءة النّص بعد التصحيح كما يأتي : « ومما يدلّ على انّ العقل هو الغريزة الّتي بها عرف فاقرّ، وعرف فانكر، او ظنّ فانكر انَّ الإنكار فعل، فكذلك ضده المعرفة فعل . فمنه فعل عن طبع يوجبه الطبع كـ « الضُّر » وكمعرفة=

---

( ١ ) الذريعة إلى مكارم الشريعة –للراغب– ص : ١٩٩–٢٠٠

صفحة ( ٢٠٦ ) من النص المطبوع:

= الرجل نفسه، واباه، وامّه، والسماء، والارض، وجميع الاشياء التي تشاهد.

ولولا الاستدلال بالعلم الذي سمعه من أسماء الأشياء، ثم رأى الأشياء لعرفها برؤيا، ولم يعرفها باسم ولا تفصيل بين معانيها.

او لم تستمع إلى ما وصف اللّهُ تعالى ملائكته؛ إذ سالهم ان يخبروه باسماء الاشياء فقالوا «لا علم لنا» فأمر آدم –عليه السلام– فاخبرهم بها، لأنه علمه الاشياء.

فلم يعرف عاقل أسماء الأشياء إلا بالتّعليم منذ هو طفل لما يسمع ويرى. عرف بعقله الاشياء، وفصل بين معانيها. .....

.....

أمّا الأخطاء التي وقع فيها المحقق في قراءته لهذا النّصّ فهي ما تحته خط. وتصحيحها كما يأتي:

– كلمة «برؤيا» وصوابها: «برؤية» لأنّ الأولى تكون في الأحلام، والثانية تكون في اليقظة وبالأبصار.

– كلمة «الأشياء» صوابها: «الأسماء»، لان الله قال: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ ولم يقل: وعلّم آدم الأشياء.

– كلمة «لما يسمع ويرى» صوابها: «لَمَّا يَسْمَعْ ويرَ» ليستقيم الكلام مع ما بعده.

ويمكن قراءة النّصّ بعد التّصحيح كما يأتي:

«ولولا الاستدلال بالعلم الذي سمعه من أسماء الأشياء، ثم رأى الأشياء، لعرفها برؤية، ولم يعرفها باسم ولا تفصيل بين معانيها.

او لم تستمع إلى ما وصف اللّهُ تعالى ملائكته إذ سالهم أن يخبروه بأسماء الأشياء، فقالوا «لا عِلْمَ لَنَا». فأمر آدم –عليه السّلام– فأخبرهم بها، لأنه علّمه الأَسْمَاءَ

فلم يعرف عاقل أسماء الأشياء إلا بالتّعليم ـ منذ هو طفل لَمّا يَسْمَعْ ويرَ ـ عرف بعقله الأشياء، وفصل بين معانيها».

صفحة (٢٠٧) من النص المطبوع:

.....

.....

أولا تراه يقول عز وجل ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ يعني: بيّنا لهم ما يعقلوه بعقولهم إن تدبروا ذلك ...

إلا أن أبين الأشياء هذه قبل الجهر باللسان ... .

وصواب الكلمة الأولى: «ما يعقلونه»، لأنه مرفوع بثبوت النّون. وصواب الكلمة الثانية «قيل» بدلاً من قبل. ويصبح النص: أولا تراه يقول عز وجل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ يعني: بيّنا لهم ما يعقلونه بعقولهم إن تَدَبَّروا ذلك ... إلا أن أبين الأشياء هذه قيل: الجهر باللسان ...

صفحة (٢١٠) من الكتاب المطبوع:

ـ ويقال: اعقل شاتك إذا حبستها(١). وهو أن يضع «رجله» بين «نوفها» و «فخذها». ويقال: اعتقل رجل فلان إذا صارعه.

والخطأ في هذا المقطع كبير وفظيع، ولا أدري كيف فهمه المحقّق، وكيف يمكن أن يفهمه القارئ. وقد أشار المحقق في الحاشية رقم (١) التي جاءت تعقيباً على كلمة «حبستها»: في الأصل «حبتها». أمّا في الحاشية رقم (٢) فقد عقب على ثلاث كلمات وهي «رجله» و «نوفها» و «فخذها» فقال:

في الأصل: «رجلها» و «ناقتين» و «فخذ» ثم قال: والتصحيح استناداً إلى لسان العرب ١٢/٢٥٨ وتاج العروس ٦/٢٦٣، إذ ورد فيهما: النوف: أسفل الذنب لزيادته

وطوله عن كراع. وقد حصل في هذا النص من التحريف والتصحيف والغموض ما ترى!! وصواب قراءته كما ياتي:

ويقال: اعتقل شاتك: إذا حلبتها. وهو ان يضع رجلها بين ساقه وفخذه.

ويقال: اعتقل رجل فلاناً: إذا صرعه. –وفي المعجم الوسيط: اي: لوى رجله على رجله واوقعه على الأرض–.

فانظر كيف حرفت كلمة «حلبتها» إلى «حبستها»، وكلمة «ساقها» إلى «نوفها».

ثم انظر تحريف بقية الكلمات سواء أكان التحريف من قبل المحقق أم من قبل الناسخ:

أمَّا كلمة «رجلها» فهكذا جاءت في الأصل المخطوط، وهي صواب. والمحقِّقُ هو الَّذي حرَّفها إلى «رجله».

وأمَّا كلمة «ساقه» فقد جاءت في الأصل «وناقتيه» –كما أشار المحقق في الهامش– فهي تحريف لـ «ساقه».

وأمَّا كلمة «فخذه» فهكذا جاءت في الأصل، ولكن المحقق حرَّفها إلى «فحذها».

وأمَّا كلمة «فلاناً» فهي في الأصل «فلان» –كما رسمها المحقق– وكذلك كلمة «صرعه» في الأصل «صارعه».

– وكلتاهما تحريف. ومما ساعد على قراءة هذا النَّصِّ ما أورده السَّمينُ الحلبيُّ في عمدة الحفاظ /ج/٣/ص/١٣١ حيث قال: .. وفي الحديث: «من اعتقل الشَّاة وأكل مع أهله برئ من الكبر»: «هو عبارة عن حلبها بأنْ يَضَعَ رجلَها بين ساقه وفخذه ثمَّ يَحْلِبَهَا». وفي القاموس المحيط: عقل الشَّاة: وضع رجليها بين ساقه وفخذه وحلبها.

– وفي صفحة (٢١٢) من الكتاب المطبوع:

قال في السّطر قبل الأخير: فأخبر أنّهم لا يعقلون، يعني عنه (وعن) ما قال من عظيم قدره، وكلمةُ «وعن» إضافةٌ من المحقّقِ، وينبغي حذفها، لأنه لا معنى لها، وتضعف الجملة.

– وفي صفحة (٢١٧) من الكتاب المطبوع:

جاء في السّطر الأوّل: «فإن ازداد طائفة قام بطائفة من الفروض وترك بعض المعاصي..»، وقد حصل تحريف في كلمة «طائفة» –الأولى– وصوابها: فإن ازداد طاعة قام بطائفة من الفروض..».

– وفي الصّفحة نفسها جاءت: « ... من العقلاء البالعين» ويبدو أنّها خطأ مطبعيٌّ، وصوابها: «من العقلاءِ البالغينَ».

– وفي الصّفحة (٢١٨):

جاء في السطر الأخير: «بل لأنّهُ لا يُسَمّى عاقلاً عن الله من يعزم على القيام بسُخْطِه»، وصواب القراءة: «بل إنه لا يُسَمّى عاقلاً عن اللّهِ من يعزم على القيام بسَخَطِه».

– وفي الصّفحة (٢١٩):

«ولكن وقد يقع». صوابها: ولكن قد يقع –بإسقاط الواو–.

– وفي الصّفحة (٢٣٠):

«إذ كان قد آثر على رضاه من العبيد مالا معنى لهم في دنيا ولا آخره بملك ولا نفع ولا ضرّ..» والصّواب «مالا مغني لهم» ...

– وفي الصفحة (٢٣٤):

« ... إذا فهم حسن العبارة عنه، وإيضاح حجة، ونور بيانه، يتنبه من رقدته» والصواب: «فيتنبه».

– وفي الصفحة (٢٣٥):

« ... وما بلغ علمٌ من درس العلم بلسانه ..» وصوابها: «وما بلغ علماً من درس العلم بلسانه» وأكتفي بهذا القدر من هذا الكتاب الذي أردت منه ان يتبين القارئ مدى صعوبة التحقيق، وبخاصّة في قراءة النّصّ المخطوط.

ـ كتاب «قانون التّأويل» لابن العربي.

دراسة وتحقيق محمد السليماني

إذا كان الكتاب السّابق «مائية العقل» قد جرى تحقيقه عن نسخة خطيّة واحدة، فإنّ كتاب «قانون التاويل» جرى تحقيقه عن أربع نسخ خطية، ومن ثمّ فالمفترضُ ان يكونَ النّصّ أقومَ، والعمل أحكم، لأنّ المحقق يستطيع الحركة أكثر خلال النّسخ الخطيّة الأربع، فيختار ما يرى أنّهُ أنسبُ وأفضلُ. ثمّ إنّ المحقق الأستاذ محمد السّليماني من أسرة علميّة عريقة، وخبرته في نوادر المخطوطات معروفة مشهورة. وقد تقدّمَ بهذا الكتاب إلى جامعة أمّ القرى لينال به درجة علميّة، وكان المشرف الأول على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور سليمان دنيا، وأعقبه في الإشراف فضيلة الشّيخ العلامَة سيد سابق ـ وهما من هما ـ شهرة وفضلاً وعلماً. كذلك كان المحقق على صلة بالأستاذ المحقق والمحدّث النّاقد السّيّد أحمد صقر ـ رحمه اللّهُ ـ الذي نشر لنا عدداً لا بأس به من نوادر المخطوطات، بعد أن حققها، فأحسن تحقيقها، وأخرجها فأحسن إخراجها ... كما كان الأستاذ المحقق على صلة بكبار العلماء المشرقيين والمغربيين. مما هيأ له مناخاً علميّاً جيّداً.

والأستاذ المحقق قدّم دراسة وافية عن المؤلف والكتاب بلغت نحواً من أربعمائة صفحة استحقّت الثناء من أساتذته الذين قرظوها في مقدمة الكتاب ... ولن نعرض لهذه الدراسة ـ هنا ـ لأنّ قصدنا هو تحقيق النّصّ المخطوط وحسن قراءته.

والأستاذُ المحقّقُ ـ رجل متواضع ـ وهو الذي يقول في آخر الفصل الذي عقده بين يدي تحقيق النص وأسماه: «مدخل لكتاب «قانون التاويل» يقول المحقق:

« ... واخيراً فإنني بذلت جهدي في إخراج النص صحيحاً: ومع ذلك فالمشتغل بتحقيق المخطوطات القديمة لا يستطيع مهما أوتي من علم وإحاطة وتبصّر ان يجزم بكمال النّصّ الّذي حققه، وإني لآمل ان اجد من آراء الزملاء والأساتذة الدارسين ممن ينظرون في هذا الكتاب، ما يعين على استكمال اسباب التحقيق، من تقويم معوج، أو تصحيح خطا، او تلافي نقص «وفوق كل ذي علم عليم».

كما أنّه رجل شجاع ذلك أنّه كان مشاركاً في ندوة «أبو بكر بن العربي» -أصالة وامتداد- التي انعقدت في مدينة فاس المغربية بتاريخ ١٩-٢١ يناير ١٩٩٣، وكان موضوع مشاركته بعنوان: «أبو بكر بن العربي في دراسات الباحثين»، وقد لاحظت اهتمامه بالتحقيق ونقد أعمال الدارسين وحماسته لكشف أخطائهم وتتبّع سقطاتهم من خلال البحث الذي ألقاه، وقد تعرّفت كتابه: «قانون التأويل»، وأتيحت لي فرصة قراءة بعض صفحات المخطوط، وقد بينت له بعض الأخطاء في قراءة النص، فكان بها فرحاً ولها مسروراً، ولم يسعه إلا أن يذكر ذلك أمام الجمهور في اليوم التالي، وهذه شجاعة علمية ولا شك يحمد عليها. ثم بعد عودتي قرات أكثر الكتاب، ووجدت أخطاءً في قراءة النّصّ في بعض الاحيان، وأحياناً اختيارات لألفاظ خلاف الأولى. ولعلّ من المناسب أن نعرض هنا بعض هذه الأخطاء التي تشير إلى صعوبة قراءة المخطوط، مهما أُوتي المحقّق من خبرةٍ وعلمٍ، وليعلم من يستسهلون التحقيق أن دون ذلك خرط القتاد.

صفحة (٤١١):

قال الشّيخ الفقيه الإمام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المعافري رحمة الله عليه:

هذه رسالة من المستبصر بنقصه، المستقصر لنفسه، المضطر إلى ربه، والمستغفر لذنبه، إلى جميع الطالبين والراغبين والسالكين سبيل المهتدين.

إلى من صدقت إليه رغبته، واستمرت عليه عزيمته في تحرير مجموع في علوم القرآن، يكون مفتاحاً للبيان، ولج عند التوقف عن ذلك في العتاب، وطمس في وجه الاعتاب، واغلق إلى المعذرة كلّ باب.

والخطأ في الكلمات التي تحتها خط وهي: «إلى» و «ولج» و «طمس» و «الاعتاب».

ونبدأ بالكلمة الأولى «إلى» فقد ذكر المحقق في الحاشية رقم ( ٤ ) أنّها في جميع النُسَخ «إن» ثم قال: ولعلَّ الصواب ما أثبت، ولا شك بان النسخ المتعددة حينما تجمع على كلمة معينة. فالغالبُ أنَّ الصَّواب يكون معها، ولا يعدل عن هذا الإجماع إلا بقرينة قوية واضحة. ومن ثم فتغيير الكلمة هنا ليس مُوَفَّقاً.

أمَّا الكلمة الثانية فهي «ولج» وقد عقب عليها في الحاشية رقم ( ١ ) قائلاً: لجَّ في الأمر: تمادى فيه، وأبى الانصراف عنه. فهو إذن قد قرأها «ولجَّ» -بالتشديد- وسنؤخر الكلام على هذا الاختيار لارتباطه بما بعده.

أمَّا الكلمة الثالثة فهي «العتاب» وقد عقب عليها في الحاشية رقم ( ٢ ): العتاب: جمع عَتَبَة، وهي أسكفة الباب التي توطأ. والصَّحيح أنَّ جمع «عتبة»: «عَتَبٌ» و «عتبات». ولم أجد في المعجم أن «عتبة» تجمع على «عتاب».

وعلى فرض أن يكون «العتاب» جمع عتبة -صحيحاً- كيفَ يتَّفِقُ مع قوله السَّابق «ولَجَّ»؟ بمعنى: تمادى وأبى الانصراف .. إنَّ هذا المعنى لا يَصِح إلا مع التكلُّف. والأنسب في هذه الحالة أن تكون «وَلَجَ» من الولوج، لا من اللّج.

ولكن الأقوى أن تكون من «اللّج»، لأنه في الصَّفحة التَّالية يقول المؤلف عن هذا الرَّجُلِ الَّذي لَجَّ: «وجذب مع نفسه جماعة لَجُّوا بلجاجه» فهذه قرينة واضحة لا تحتمل التَّاويل.

وبناءً على هذا يكون اللُّج في العتاب، اي: في المعاتبة. ولكن الكلام لا يستقيم بصيغة العطف «ولَجّ»، وذلك لأنَّ خبر «إنَّ» -لم يأتِ، ولن يأتي- ولابد ان يكون خبر إن جملة «لجّ» بدون العاطف.

امَّا كلمة «طمس» فلا يظهر لها معنى مناسب في السِّياق الذي وردت فيه، مما يوحي بأنَّ فيها تحريفاً، ويرجح قراءتها بلفظ «طسٌ» بمعنى: أبعد في السَّير. وبناءً على ذلك تصبح القراءة الصَّحيحة لهذه الفقرة كما يأتي: «إنَّ مَنْ صَدَقَتْ إليه رغبته، واستمرَّت عليه عزيمته في تحرير مجموع في علوم القرآن، يكون مفتاحاً للبيان لَجَّ عند التوقف عن ذلك في العتاب، وطَسٌ في وجه الإعتاب، وأغلق إلى المعذرة كلّ باب».

صفحة (٤١٢):

.....

«وجذب مع نفسه جماعة لجوا بلجاجه، وعجزا بعجاجه، وصمموا على أن العذر لا يلوح في هذا، لأنَّ تلك الأقوالَ التي كنا نسمع، لو تقيدت في قراطيس، لكانت رحضاً لوضر الجهالة، وحسماً لداء الحسادة، وبهتاً لمن أحظر عناده، ولعمت منفعتها، من تقبلها وردها، ومثلها كالغيث إذا همع أصابَ الأباطحَ والرِّياض، وصاب على الحدائق والغياض. فيكون منها طائفة تمرُّ عليها كالسَّيل في الانحدار، وأخرى تقبلته فحفظته على مَنْ يَرِدُ مع مرور الأعصار، وثالثة صدفته بوجوه التفطن والاستبصار، ورابعة جمعت فيه بين العلم به والعمل في الأذكار قالوا: ولو لم نشاهد إيرادك فيه لما يعجز أهل الوقت، ويوجب عليهم في ترك الاعتراف لك بالمقت ولا سمعنا منك تلك الدرر .....=

والكلمات التي وقع في قراءتها خطأ هي الكلمات التي تحتها خط وهي كما يأتي:

- كلمة «نفسه»: عقب عليها المحقق بالحاشية رقم (٢) بأنها في نسخة «ك»: وجذب مع من جذبه.

ولا شك بان كلمة « وجذب مع من جذبه » اقوى وارجح من كلمة « وجذب مع نفسه » وإن كانت « مع نفسه » صحيحة، لكنها خلاف الاولى.

ـ كلمة « احظر عناده » خطأ. ويبدو انها تحريف لكلمة « احضر عناده »، وقد اشار المحقق في الحاشية رقم ( ٥ ) إلى نسخة بلفظ « حضر »، وإلى استدراك النّاسخ في الهامش بانها « احضر ».

ـ كلمة « من تقبلها وردها » لا يمكن ان تكون مفهومة مع سياقها إلا بان تشكّل كما يأتي:

« مِنْ تَقَبُّلِها وردِّها »؛ لأن المراد بها الاقوال التي تُتَلَقَّى اوّلاً، ثُمّ تُعَلَّم ثانياً، فإذا لم يتمّ تَشْكِيلُهَا امكن قراءتها: « مَن تَقَبَّلَها وردَّها » وهو معنى لا يستقيم مع سياق الكلام.

ـ كلمة « الأذكار » يبدو أنّها تصحيف لكلمة « الادكار »، لأن « الأذكار » لا تستقيم مع السِّياق.

ـ كلمة « ولا »: لا تستقيم مع سياق الكلام، وهي تحريف لكلمة: « ولولا »، لأن الكلام بعدها جواب لـ « لولا » التي حُرِّفتْ إلى « ولا ».

ويلاحظ أنَّ بعض الكلمات مع أنّها واردةٌ في بعضِ النُّسَخِ الخطيَّةِ إلا أنَّ المحقق قد فَضَّلَ عليها ما ورد في نسخ أخرى اجتهاداً منه، كما أنَّ بعض الكلمات قد حصل فيها تحريف أو تصحيف يخلُّ بسياق الكلام ومعناه، وقد بيّنا قراءتها الصحيحة. ولا شك بأن فروق النسخ في الحواشي ومتابعة تسلسل المعاني بدقة يساعد كثيراً على القراءة الصحيحة.

صفحة ( ٤١٣ ):

= والجواهر منظومة في سلك الأبداد، قاضية لك بالانفراد في العلم والاستبداد، وبالغة من البيان إلى غاية المراد، لكنا نغبر في وجه الاعتراض عليك، ونلقي بمقاليد القول إليك.

فأما وقد كان من بيانك ما كان، وبان للخلق منه ما بان، فلا يسعك والحالة هذه إلا أن تقوم بهذا الحق المتعين عليك، أو تخرج عن ذلك بعذر يُقْبلُ وجه القول إليك.

فقلت: معاشر المريدين. ابلعوني ريقي، تعرفوا تحقيقي، وخذوا خاتمة كلامي يتبين لكم الفصل بين مرامكم ومرامي، واجمعوا ساعة على إسعادي، فربما ساعدتموني بعد على مرادي.

– والكلمة الأولى التي وقع الخطأ في قراءتها كلمة «نغبر» حيث أفادني المحقق أنّهُ قرأها «نُغَبِّر» من الغبار. وقد أخبرته في حينها أنَّ قراءتها الصَّحيحة «نَغْبرُ»، بمعنى: «نغيب ونذهب» وقد سُرّ لذلك ووافق عليه.

– أمَّا الكلمة الثانية فهي «يُقْبِلُ» –كما شَكَّلَهَا المحقّق– فهي تحريف لكلمة «يُميلُ» وبذلك تصبح العبارة: «أو تحرج عن ذلك بعذر يُميلُ وجه القول إليك».

– وأمَّا الكلمة الثالثة «تعرفوا» فقد عقب عليها المحقق في الحاشية رقم (٨) قائلاً في نسخة «ك»: ثم تعرفوا». ولا شك بأن ما في الحاشية أقوى مما جاء في الأصل، وبذلك تصبح القراءة الأقوى: «ابلعوني ريقي ثمَّ تعرفوا تحقيقي».

صفحة (٤١٤):

حصل فيها خمسة أخطاء، وصواب قراءتها كما يأتي:

– «مَن تاوّب وسِرّاً». صواب قراءتها: «مَنْ تأوَّبَ وسَرَى».

– «ما يقوم به مائل العذر». صواب قراءتها: «ما يقوم به مائل العذر».

– ونشير إلى الممكن من «قانون في التأويل لعلوم التنزيل» يرشد المبتدئ ...» وقد عقّب المحقق على كلمة «يرشد» في الحاشية رقم (٤) قائلاً في «ب»: ما يرشد. ولا شك أن «ما يرشد» أنسب وأحسن للسِّياق وأقوى..

ـ « وآخرين مُهْمِلين » ـ هكذا شكّلها المحقق ـ وصوابها : « وآخرين مُهْمَلين ».

ـ « والتخلّي في غمرة » يبدو انّ الكلام معها لا يستقيم وصوابها : « والتجلّي في غمرة ».

صفحة ( ٤١٦ ) :

ـ « وقد جمعت من العربية فنوناً، وتصرفت فيها تمريناً ».

والخطأ في كلمة « وتصرفت » وصوابها : « وتمرنت فيها تمريناً ».

صفحة ( ٤٢٠ ) :

« وكان الباعث على هذا التشبث ـ مع هول الأمر ـ همة لزمت، وعزمة لجمت ساقتها رحمة سبقت . . . ».

وقد عَقَّبَ المحقّقُ على كلمة « لجمت » في الحاشية رقم ( ٦ ) بأنها في نسختي ( أ ) و « ب » : « نجمت ». وهو الأقوى والأحسن.

صفحة ( ٤٢٢ ) :

. . . واكتنتمتها عزيمة غير مثنوية، فلما وقعت هذه الحال، كنت مع تفاقم الخطب وتعاظم الأمر الواردين علي، نِعْمَةٌ سابغة، ونَعْمة بالغة . . . ».

ـ والكلمة الأولى « واكتنتمتها » عَقَّبَ عليها المحقق في الحاشية رقم ( ٢ ) قائلاً : في نسختي « ك » و « م » « أكننتها » وفي « ب » : اكْتَنَنْتُها. وهي الأصَحُّ والأولى.

ـ كلمة « نعمة » يستحسن أن تكون « بنعمة » ـ كما هو سياق الكلام ومقتضاه ـ.

صفحة ( ٤٢٣ ) :

فكان أوّل بلدة دخلت مالقة، فالفيت بها أمة رأسهم الشعبي. أشهر ما عنده نسبه، وعنده رواية مسائل . . . ».

ـ كلمة «نسبه» عَقَّبَ عليها المحقق في الحاشية رقم ( ٣ ) قائلاً: في «ب»: «إلا نسبة» وتصحيح قراءتها: «الأَنْسِبَة»: جمع نَسَب ـ يريد بها علمه بالأنساب.

صفحة ( ٤٢٦ ):

ثم خرجت عنها تارة متساحلين نقطع البحر قطع القفر، وحالة مصطحرين ...».

ـ كلمة «وحالة» عَقَّبَ عليها المحقِّقُ بقوله: في «ب»: تارة. وهي الأنسب للسِّياق.

ونكتفي بهذا القدر نماذجَ على ما حصل فيه أخطاء في قراءة هذا النَّصِّ من هذا الكتاب.

مركز جمعة الماجد
للثقافة و التراث

**بين التحقيق في الرسائل الجامعية .. والتحقيق العام:**

على الرّغم من الأخطاء الكثيرة التي يقع فيها طلبة الدّراسات العليا في تحقيقهم لكتب التراث، فإنَّ هذه الأخطاء أقل بكثير من تلك التي يقع فيها المحققون عموماً، ذلك أنَّ حرص طالب الدّراسات العليا على تلافي الأخطاء شديد جداً، لأنَّهُمْ سيأخذون بها درجة علميَّة، وهذا يقتضي أن تخضع للفحص والنقد من قبل أساتذة –يفترض فيهم العلم والتخصص–، بل نستطيع القول: إن عمل المحقق نفسه يختلف بين ما يحققه لدرجة علمية، وما يحققه بعد حصوله على الدرجة العلمية. ويمكن أن نمثل لذلك بكتابين لمحقق واحد: أحدهما: «كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع» الذي نال به المحقق درجة الدكتوراه والثاني لكتاب «التبصرة في القراءات السبع» الذي حققه المحقق بعد الكتاب الأول وصدر عن مؤسسة علمية متخصصة– معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية– ومع وقوع أخطاء في الكتاب الأول إلا أنَّه لا مجال للمقارنة بين الكتابين، مع أنَّ المفترض أن يكون المحقّقُ أدقَّ في عمله بعد أن ازدادت خبرته وتجربته –وقد أشرنا إلى نماذج من أخطاء التحقيق في كتاب «التبصرة» في بحثنا السابق–.

**- كتاب مائية العقل بين تحقيقين:**

سبق أن بيّنا الأخطاء التي وقع فيها الدكتور حسين القوتلي في تحقيقه لكتاب «مائية العقل» وقد اطَّلعت بعد كتابة ملاحظاتي على الكتاب المذكور –على كتاب «المسائل في أعمال القلوب والجوارح والمكاسب والعقل» الذي حققه عبد القادر أحمد عطا، وكان ضمن هذه المسائل كتاب «مائية العقل» وعمل الأستاذ عبد القادر لم يكن من أجل نيل درجة علمية، ومن ثمّ كانت الأخطاء كثيرة جداً إذا ما قيست بعمل الدكتور القوتلي. فهناك سقط من النص في عدة أماكن، كما أن هناك أخطاءً في الآيات القرآنية، فضلاً عن القراءات الخاطئة للنص في كثير من المواضع، أمَّا بالنسبة للأحاديث النبوية وتخريجها فقد

قال المحقق في منهجه في التحقيق: «.. أمّا أسانيد الحديث التي ساقها فقد اعتمدنا على وثاقة المحاسبي وصدقه، الذي أجمع عليه كلّ المؤلفين في رجال الحديث، فلم يذكر أحدهم عليه مطعناً، سوى الذهبي الذي قال: «إنه صدوق في نفسه، وقد نقموا عليه تصوفه، وخوضه في الكلام ..» .. ولا شك في أنَّ الذي يهمل النُصوصَ القرآنية، ولا يهتمُ بتصحيح ما وقع فيها من أخطاء، جدير بأن يهمل التحقق من صِحَّة الأحاديث النبوية، وأن يهمل التحقق من صِحَّةِ نصوصِ الكتابِ الذي يحققه. ومن ثَمَّ لا نجد توثيقاً للآيات القرآنية بردُها إلى السُّور التي وردت فيها، كما لا نجد تخريجاً للأحاديث النبويَّةِ، ولا بياناً للشَّواهد الشِّعْرِيَّةِ بردُها إلى مظانِّهَا من دواوينِ الشُّعراء.

والأمر اللافت –في هذا التحقيق– تدخل المحقق كثيراً بإضافة كلمات لا ضرورة لها، بل إنه في كثير من الأحيان يترك النص الأصيل، ويستبدل عباراته به، ويشير في الحاشية إلى أنه «في الأصل: كذا». وتكون النتيجة أنَّ ما جاء في الحاشية – وهو الأصل– هو الصَّحيح، وأنَّ ما جاء به المحقق هو الخطأ –فتأمَّل!!

مركز جمعة الماجد
للثقافة و التراث

## خاتمـــة:

وبعد : فالحديث عن التحقيق في الرّسائل الجامعيّةِ طويل طويل، ولا يمكن اختزاله في صفحات، والملاحظات في ذلك تتنوع، فمنها ما يتصل بالتّحقيق المباشر ـكما ذكرنا نماذج لذلك فيما مضى– وبعضها يَتّصِلُ بدراسة المخطوطات، والتّعريف بالمؤلّفينَ، وتوثيق نسبتها إليهم، وبعضها يتصلُ بالحديث عن مصادر المؤلف في كتابه، وعن مكانة الكتاب بين الكتب المؤلفة في الموضوع وعن أثره فيمن بعده ... وفي كلّ ذلك مجال للاجتهاد وللخطأ، وأسباب الخطأ لا يمكن حصرها، ومن ثَمَّ قد نجد أخطاءً عند بعض المحققين قد لا نجدها عند بعضهم الآخر ... وإذا كان مثل هذا البحث لا يتسع لكلّ تلك الملاحظات، فلعلّ من المناسب أن نجعل له ملحقين يعطيان فكرة عن هذه الملاحظات :

ـ الملحق الأول : يمثل نموذجاً لرسالةٍ جامعيّةٍ ناقَشْتُ محققها في الجامعةِ الإسلاميّةِ بالمدينة المنورة عام / ١٩٨١م / وكان موضوعها : تحقيق حرف الألف من كتاب «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» للسَّمين الحلبي – وقد تقدَّم بها صاحبها لنيل درجة الماجستير في التفسير».

وتجدر الإشارة إلى أنَّ كتاب «عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ» قد تمَّ تحقيقه منذ بضع سنوات كاملاً، وقد حَقَّقَهُ وعلّق عليه الدكتور محمد التونجي، ومع أنَّ الدكتور متخصص في اللغة العربية، فقد وقعت في قراءة النص أخطاء، وبعضها كان فاحشاً، بل إن بعض الخطأ الذي أخذناه على الطالب الذي ناقشناه، وجدناه قد تكرر على يد الدكتور في تحقيقه .. وربما ذكرنا بعض الأمثلة في أثناء عرض البحث على المشتركين في الدَّورة ..

ـ الملحق الثاني : يمثل نموذجاً لرسالة جامعية لم أشترك في مناقشتها، ولكن طلب إليَّ قراءتها وتقويمها من قبل الجامعة الإسلاميَّة في المدينة المنورة، وذلك بهدف تقديمها للطباعة وكانت بعنوان «نواسخ القرآن» لابن الجوزي.

والمفروض في مثل هذه الرسالة أنّها خضعت للإشراف من أستاذ متخصص، وخضعت للمناقشة من قبل أساتذة علماء، وقد فوجئت حين النظر فيها بكثرة الاخطاء التي لم يتنبه لها المشرف والمناقشون وبخاصة في قراءة النص. مما جعلني أطلب من الجامعة أن تعيرني بعض النُّسخ الخطيَّة التي اعتمد عليها الطالب. وفعلاً وصلت إليَّ هذه النسخ، وصححت كثيراً من الأخطاء التي وردت فيها، ويمكن الاطلاع على هذه الملاحظات في الملحق الثاني المرافق لهذا البحث.

وأقول: حسناً فعلت الجامعة بإحالة الكتاب إلى المراجع قبل تقديمه إلى المطبعة، وحبذا أن يكون هذا سابقة تحتذى. لأنها تستدرك كثيراً من الاخطاء قبل صدور الكتاب، ووصوله إلى يد القارئ ...

وختاماً أؤكد ضرورة وجود مادة خاصة بالتحقيق في الدِّراسات العليا، وأن يعهد في تدريسها إلى من عرفت عنهم الخبرة والممارسة في هذا المجال، وأفضل دائماً أن تكون رسالة الماجستير «دراسة وتحقيق»، وأن تكون رسالة الدكتوراه موضوعاً للدِّراسة، حتى يكون للطالب فرصة لهذه التَّجْرِبَةِ الثمينة التي لا ينبغي أن تضيع.

— واللَّهُ من وراء القصد —

# ملاحق البحث

١ ـ نموذج « مناقشة رسالة ماجستير»

في دراسة وتحقيق كتاب مخطوط :

ـ« حرف الألف من عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسَّمين الحلبي ـ

٢ ـ نموذج تقديم كتاب لتقديمه للطبع بعد أن تم تحقيقه ومناقشته

« كتاب نواسخ القرآن » لابن الجوزي

## "نموذج" مناقشة رسالة ماجستير في دراسة وتحقيق "مخطوط":

مناقشة رسالة الماجستير « عمدة الحفاظ بتفسير أشرف الألفاظ » حيث حقق الطالب طلال عرقسوس حرف الألف من الكتاب المذكور، وقد تمت مناقشته في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٨١م مع كل من الأستاذين د. سيد طنطاوي والشيخ أبي بكر الجزائري، وفيما يأتي الملاحظات الإيجابيَّة والسَّلبيَّة التي ذكرها الأستاذ الدكتور أحمد حسن فرحات على هذه الرسالة :

### الملاحظات الايجابية:

١ – التوفيق بحسن اختيار الموضوع.

٢ – رجع الأقوال إلى مظانِّها في كتب التفسير واللغة حتى بلغت درجة الإسراف.

٣ – تخريج الأحاديث الكثيرة برجعها إلى مظانِّها من كتب السُّنَّة.

٤ – تخريج الآيات ببيان أرقامها وسورها.

٥ – عزو الأبيات الشعرية إلى قائليها.

٦ – الترجمة للأعلام المذكورين في الكتاب.

٧ ــ ذِكْرُ ثبتٍ بالمراجع والمصادر.

٨ ــ فهرس الآيات.

٩ ــ فهرس الأحاديث.

١٠ ــ فهرس الأمثال.

١١ ــ فهرس الكلمات.

١٢ ــ فهرس الكلمات المشروحة في الحواشي.

١٣ ــ فهرس الأعلام والقبائل.

١٤ ــ فهرس البلدان والأماكن.

١٥ ــ فهرس الشعر.

١٦ ــ فهرس أنصاف الأبيات.

١٧ ــ الفهرس العام.

## ملاحظات حول المصادر:

ــ كان على الطالب الحصول على نسخ مصورة من مؤلفات السُّمين كالدُّر المصون و«التفسير الكبير» و «القول الوجيز في أحكام الكتاب العزيز» وغيرها حيث يوجد منها نسخ مخطوطة في كثير من المكتبات. وبخاصة أنَّ المؤلف كثيراً ما يشير إلى هذه الكتب، ويحيل إليها.

ــ لم تُبَيِّنْ لنا شيئاً عن كتب المؤلف الأخرى، وعن وجودها في المكتبات وأرقامها.

ــ لم تُشِرْ إلى المراجع التي ذكرت كتبه. وإنما اكتفيتَ بمراجع الترجمة.

ــ لم تشر إلى المصادر التي أخذت منها الترجمة عند كلّ فقرة، وإنما اكتفيت بذكر المصادر في نهاية البحث. وهذا قصور.

ــ لم ترتِّب المصادر ترتيباً زمنيّاً، ولم تشر إلى الفروق في المعلومات بين كتب التراجم.

ــ لم ترجع إلى سير أعلام النبلاء: ٥ / ٢٤ ففيه ترجمة للمؤلف.

ـ لم ترجع إلى طبقات ابن شهبة ص٢١٠ حيث وردت فيها ترجمة للمؤلف.

ـ لم ترجع إلى روضات الجنات ١ / ٣١٢ حيث وردت فيه ترجمة للمؤلف.

ـ لم ترجع إلى كشف الظنون: ١٢٢، ٤٠٦، ٦٩٨، ١١٦٦، ١٢٠٨، ١٣٦١.

ـ لم ترجع إلى فهرست الخديوية: ١ / ١٧١ـ١٧٢، ١٨٩.

ـ لم ترجع إلى سليم آغا: ص٩٩.

ـ لم ترجع إلى برنامج المكتبة العبدلية: ١ / ٧٣.

ـ لم ترجع إلى فهرس أيا صوفيا: ٨ / ٢٩.

ـ لم ترجع إلى فهرس كوبرلي زاده.

ـ لم ترجع إلى بروكلمان: ٢ / ١١١، والملحق: ٢ / ١٣٧ـ١٣٨

ـ لم ترجع إلى فهارس المكتبة الأزهرية: ١ / ٢٨٢.

ـ لم ترجع إلى فهارس جامعة الرياض: ١ / ٤٦.

تراجع النصوص في مظانّها، فالشعر يرجع إليه في دواوينه، ولا يكتفى بذكره في غير مظانّه كما في رقم (١٤) من حاشية ص: ٤٥.

مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث

## ملاحظات حول الدِّراسة:

١ ـ لم تُبَيِّنْ لنا مكانة الكتاب بين كتب الغريب.

٢ ـ لم تُبَيِّنْ لنا خصائص الكتاب التي تميزه من غيره، وتجعل له مكانة خاصَّةً.

٣ ـ لم تبين لنا المصادر التي اعتمد عليها المؤلف في هذا الكتاب.

٤ ـ لم تقارن بينه وبين المفردات، أو بينه وبين «بصائر ذوي التمييز».

## ملاحظات حول كتب المؤلف:

لم تذكر لنا شيئاً عن كتاب «اللباب في علوم الكتاب» للسَّمين، ومنه مُصَوَّرتان بجامعة الملك عبد العزيز عن نسختين خطيتين بالخزانة العامة بالرّباط.

**ملاحظات حول ترجمة المؤلف:**

**١ - الترجمة مقتضبة جداً وغير وافية بالغرض:**

- لم تذكر لنا ما روي من الاختلاف في نسبه، ولم تحقق ذلك، ولم تبين لنا سبب شهرته بالسُّمين.
- لم تذكر لنا شيوخه بالتفصيل، ولم تترجم لشيوخه وتبين ماذا أفاد من كلّ واحد منهم.
- لم تذكر لنا شيئاً عن تلاميذه وأثره فيهم.
- لم تبين لنا مصادر ثقافته تفصيلا.
- لم تذكر لنا شيئاً عن رحلاته العلمية، وهل كانت له رحلات أو لا؟
- لم تذكر لنا شيئاً عن عقيدته، ومذهبه الكلامي، وموقفه من أصحاب الفرق.
- لم تذكر لنا شيئاً من صفاته وأخلاقه.
- لم تبين لنا مكانته الاجتماعية وعلاقته بالحكام.
- لم تبين لنا مكانته العلميَّةَ ومنزلته عند العلماء.

**ملاحظات حول النّسخ الخطيّة للكتاب:**

١ - لم تستقص أخبار النُّسخ الخطيَّة للكتاب - هناك نسختان من الكتاب في حلب.

وقد اعتمدت على إحداهما، وهي «الأحمدية» -وهي ناقصة- بينما يوجد منها نسخة كاملة في جامعة الرّياض برقم (٥٣٨) تاريخ نسخها/ ١٠٣١هـ - عدد أوراقها: (٤٤٠) - الأحمدية (١١٥)/ الناسخ: عبد الرحمن بن محمد المنشاوي الترابي. والنسخة الأخرى لم تشر إليها «العثمانية»، وهي برقم (٥٣٧) وتاريخ نسخها (١٠٥٦هـ) وعدد أوراقها (٤١٨) - عن نسخة الأوقاف بحلب - والناسخ: إبراهيم بن رجب بن نصوح الغازي-.

كما توجد نسخ أخرى من الكتاب في مكتبات العالم، كان يجدرُ بك أن تحصل على صور منها لتستفيد منها في التحقيق.

٢ ـ لم تفصل القول في وصف النسخ الخطية، ولم تتعمق في دراستها النقدية، بل اكتفيت بالأوصاف العامة التي يذكرها واضعو الفهارس.

٣ ـ لم تبين لنا سبب استبعادك لثلاث نسخ خطيَّة من الكتاب.

٤ ـ في صفحة «ص» ـ نسخة المؤلف «أ» سطر/ ١١ قال المحقِّقُ: «بخط ابو عبد الله ولي الدين جار الله/ ١١٤٣هـ ـ أي: هذا العنوان بخطه»

والصَّواب: «منْ الطاف اللّه على أبي عبد الله» أمَّا «وليُّ الدِّين جار الله: ١١٣٢هـ/ فهو اسم المكتبة التي يوجد فيها الكتاب. وهي من المكتبات التركية المشهورة.

**أخطاء في قراءة النص:**

ص:ـ سطر ١٠ : وقد بشر. والصواب: وقد يسر.

ص:١ سطر ١١ : تحذف كلمة «وكرم الأمين»، لأنَّها زيادة على النَّصّ.

ص:١ سطر ١٣ : «أظلمت» والصحيح: طمت.

ص:٢ سطر ٧ : والمعول فى فهمه. والصواب: والمعول فى أصل فهمه.

ص:٢ سطر ٩ : «ومناحي». والصواب: «مناصي».

ص:٢ سطر ١٠ : «نزل». والصواب: يدل ـكما في جميع النسخ ـ.

ص:٢ مكرر سطر ٧ «وحذا بهذا الحذو رسمه». والصواب: وحدا بهذا الحدو ورسمه.

ص:٥ /٣ سقط لفظ الجلالة بعد قوله «واستجرت».

ص:١٠ /٥ / «أقبل، اشرب، أشرَب» والصواب: اقْبَلْ، اضْرِب، اشْرَب.

ص:١٠ /٧/ : «اغزي يا هند، وادموا يازيدون» والصواب: أَعِدّي يا هند، وارموا يازيدون.

ص:١٤ /٢ : العلم بعد الخاصّ. والصَّواب: العامّ بعد الخاصّ.

ص:١٨ /٢ : ويقال. والصَّحيح: يقال ـكما في الأصول ـ.

ص:١٩ / ٢ : ودهراً. والصَّواب: دهراً.

ص:١٩ / ٣ : «وطول بنائها». والصواب: «وطول بقائها».

ص:١٩ / ٧ : «تابد تابداً». والصواب: تَأبِدُ وتَأبُدُ.

ص:١٩ / ٩ : «تابد من فلان». والصواب: تأبد وجه فلان.

ص:١٩ / ٢٠ : «وبمعناه أبد، وقيل: أيد بمعنى «غضب». وفي المخطوطة: «ايد» بدل «أبد».

ص:٢٠ / ٣ : «ألف والباء». والصواب: الألف والياء.

ص:٢١ / ٥ : «ابقَ العبد». والصواب: يقال: أَبَقَ العبد -بفتح العين-.

ص:٢١ / ٩ : «ابق» والصواب: «أصل أبق».

ص:٢٢ / ٥ : «لم تبذل» والصواب: لم يبذل.

ص ٢٣ / ٧ : عبا بيدي. والصواب: عباد يدي.

ص ٢٤ / ٢-٣ / : «لم ترد في الجمع باء ان». والصواب: لم ترفي الجمع باءين -كما في أ-.

ص ٢٤ / ٧ : سقطت كلمة «وهو حسن» بعد قوله: «إلى لفظ الإبل».

ص ٢٤ / ٩ : سقطت كلمة «متتابعة» قبل قوله: «بعضها في أثر بعض».

ص ٢٦ / ٩ : «حكاها». والصواب: حكاهما -كما في أ-.

ص ٢٧ / ١ / : «قلت وقد». والصواب: قلت قد -كما في أ-.

ص ٢٧ / ٥ / : «فإن يكن». والصواب: فإن لم يكن -كما في جميع النسخ-.

ص ٢٧ / ٦ / : «بأحوالها». والصواب: بأحواله.

ص ٢٧ / ٦ / : «ذكرهم». والصواب: ذكرهم الله.

ص ٢٧ / ٧ / : «لم تألفها». والصواب: تألفه -كما في جميع النسخ-.

ص:٣١ / ٢ «واشبه فعله فعل الأنبياء». والصواب: «واشبه فعله فعل الابينا» يريد: قال الشاعر: واشبه فعله فعل الآباء حيث جمع أب على أبين».

وكذلك «وإله ابيك» اصلها «ابين» فحذفت النون للإضافة –على قراءة الجمع–.

ص:٣٣ / ٤ / «ابوت زيداً االبوة». والصواب: ويقال أبَوْت زيداً االبوه.

ص:٤٩ / ٢ / «اثارة» تحذف من الأصل، وتثبت في الحاشية.

ص:٥ / ٨ / «ان يبسط». والصواب: أن يبسط الله –كما في أ–.

ص:٥١ / ٣ / «ووطدوا من الأحوال»

ص:٥٣ / ٧ / ونحت اثلثة اي: اعبّه، والصواب: وعنه البلد نَحَتَتْ أثْلَثهُ: إذا اغتبته –كما في المفردات–.

ص:٥٣ / ٨ سقط بعد «ذلك» هذا السطر: «وكلّ ما له أصل قديم، أو جمع حتى صار له أصل فهو مؤثل» –كما في أ–.

ص:٥٤ / ٢ «إلا نه أعظم». والصواب: إلا انه [قال هو] أعظم –كما في أ–.

ص:٦٧ / ٦ «تصوروا فيه النفع». والصواب: تصوروا فيه المنع.

ص:٩٠ / ٣ «لم تلغه». والصواب: «لم تلفه».

ص:٩٣ / ٨ «لسيدهم». والصَّواب: «سيد هم» –كما في الأصول–.

ص:٩٤ / ٥ «لما ترتبط فيه». والصَّواب: «لما ترتبط فيه الدابة.

ص:٩٩ / ٥ «أدام الله». والصَّواب: «أدَمَ الله».

ص:١٠١ / ٣ «كأداة». والصَّواب: كأداء –كما في أ–.

ص:١٠٣ / ٦ «كان». والصَّواب «كـ إن».

ص:١١١ / ٩ / «كانوا يقولون». الصَّواب: «كأنَّهم يقولون».

ص:١١١ / ٩ / «فيقبلنا». والصَّواب: فتقبلها –كما فيا–.

ص:١٣٧ / ١ وإن كان لم يبرح كذلك

ص:١٣٨ / ٦ / تشتد غليانها. والصَّواب: اشتدَّ غليانها ـ كما في أ ـ.

ص:١٤٠ / ٢ / «وإلا فقام». والصواب: «وإلا فقيام» ـ كما في جـ ـ.

ص:١٨١ / ١٠ / «فهي عن المؤاكلة. والصواب: نهى عن المؤاكلة ـ كما في أ ـ.

ص:٢١١ / ٦ / «ويمل». والصَّواب: يمد.

ص:٢٢٠ / ٩ / «وزاد بالإبداع». والصَّواب: ويراد به الإبداع.

ص:٢٢٣ / ٦ / «وسلطانهم». والصَّواب: وسلطناهم.

ص:٢٢ / ٩ / «بسبب». والصَّواب: سبب.

ص:٢٢٦ / ٤ / «أبو عبيدة». والصَّواب: أبو عبيد.

ص:٢٣ / ٢ / من المؤمنين. والصواب: مع المؤمنين.

ص:٢٤٦ / ٣ـ٤ ـ الزيادة من المفردات تزاد في الحاشية لا في الأصل.

ص:٢٤٩ / ٤ / «وجميع». والصَّواب: وجيع ـ كما في أ ـ.

ص:٢٥٠ / ٥ / المكاب. والصَّواب: المكان.

ص:٣٣٢ / ٧ / «دور». والصَّواب: ورود.

ص:٣٣٥ / د / الزيادة من المفردات تزاد في الحاشية.

ص:٣٤٣ / ٤ حاشية: الشين. والصَّواب: السين.

ص:٣٤٤ / ٢ «ليوصل». والصَّواب: ليتوصل.

ص:٣٤٤ / ٦ / «حددته». والصَّواب: حررته.

## نقص في بعض المعلومات:

١ ـ لم تُشِرْ إلى كتاب «بصائر ذوي التمييز» ضمن الكتب المطبوعة في الغريب ص:٧.

٢ ـ لم تُبَيِّنْ لنا صِحَّةَ الكتاب المنسوب إلى ابن عباس في الغريب: ص ز.

٣ ـ كتاب قطرب في العريب لم تذكر أن اسمه «مجاز القرآن».

٤ ـ لم تذكر كثيراً من كتب الغريب ككتاب: عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي البغدادي المتوفى سنة (٢٣٧هـ)، ومنه نسخة ميكروفيلمية بجامعة الملك عبد العزيز برقم ١٥٧ وانظر ايضاً ص: ك.

٥ ـ لم تذكر في ص ك اسم كتاب مكي في الغريب مع ان له كتابين.

٦ ـ لم تبين صحة الخبر في ما روي عن ابي بكر وعمر في عدم معرفة «الأب» ص: ١٥.

٧ ـ لم تراجع بعض الأبيات في مصادرها كما في: ٢١/٨، ٢٥/٣، ٣٦/٣، ٥٣/٦.

٨ ـ ذكرت أرقاماً في النص، ولم تبين فيها شيئاً في الحاشية كما في رقم (٣) ص: ٢٢.

٩ ـ همزة القطع تحتاج إلى إثبات في كثير من الأماكن.

١٠ـ أحياناً يذكر اللفظ في الأعلى والحاشية دون فرق كما في ص٤٥ / حاشية رقم ١٠.

١١ـ أبيات من الشعر تحتاج إلى بعض الشرح كما في ص٥٥ / ٤.

١٢ـ ص١١٠ / ٥ اتهام السَّمين للراغب بالاعتزال يحتاج إلى تعليق.

نموذج لتقويم كتاب تم تحقيقه ودراسته ومناقشته، وطلب إليَّ مراجعته لطبعه.

**ملاحظات عامة على كتاب "نواسخ القرآن" لابن الجوزي:**

١ – يقترح عقد فصل خاص لدراسة أسانيد الكتاب المكررة كثيراً وإعطاء رقم خاص لكل سند وعدم تكريره بعد ذلك والاكتفاء بالإشارة إلى رقمه والإحالة إلى مكان دراسته.

[مثال: سند رقم كذا انظره في صفحة كذا ...].

٢ – هناك تداخل في – أرقام حواشي الكتاب، وينبغي أن تكون أرقام كلّ صفحة مستقلة وغير متداخلة مع غيرها.

٣ – يحسن ترقيم الآيات الواردة في الجدول.

٤ – فهرس الأعلام قاصر، لأنه لا يبين مكان وروده إلا مرة واحدة.

٥ – يستحسن تأخير فهرس الموضوعات إلى آخر الكتاب ليشار فيه إلى ما سبق

٦ – اقتصر المحقق على ذكر خمسة من شيوخ ابن الجوزي فقط على الرغم من كثرتهم، ثم لم يبين لنا أثر هؤلاء الشيوخ فيه، ومثل ذلك يقال في تلاميذه.

٧ – يحسن في آية المطلقات صفحة ( ٢٥٣ ) الرجوع إلى الإيضاح.

## كلمات يستحسن تغييرها:

صفحة: ٥ / سطر ٢٤ كلمة « في التفسير » تصبح: « للتفسير ».

وكلمة « في الحديث » تصبح: « للحديث ».

صفحة: ١٨ / سطر٤ كلمة « بغية أن ينتفع » تغير إلى « لينتفع ».

صفحة: ٢٤ / سطر ١٧ كلمة « علاوة على ذلك فلم » تغير إلى « يضاف إلى ذلك انني ».

صفحة: ٢٤ / سطر ١٨ كلمة « في القرآن » تحذف.

صفحة: ٢٤ / سطر ١٩ كلمة « ولأن هذا العلم من » تغير إلى « وأيضاً فإن هذا العلم مع ».

صفحة: ٢٥ / سطر ١ / كلمة « الجدران » تغير إلى « القرون ».

صفحة: ٢٥ / سطر ٨ / كلمة « لتصمد في » تحول إلى: « وحاملاً لنا على ».

صفحة ٢٥ / سطر٩ / كلمة « كما صمد » تحول إلى: « الذي تميز به ».

ص٢٥ / يستبدل الكلام الآتي بالسّطرين العاشر والحادي عشر:

« من أجل هذا كله أحببت أن يكون موضوع بحثي من انفع الموضوعات وأشرفها، وأحببت أن أتفرغ له تفرغاً كاملاً، وانقطع له عدة سنين ».

ص٢٥ / سطر ١٢ / كلمة « فبعد » تغير إلى « وبعد ».

ص٢٥ / سطر ١٥ / كلمة « فكذلك هو » تعير إلى « فهو كذلك ».

ص٥٤ / سطر ٢ / كلمة « أو عدمها من » تغير إلى « نظراً لـ ».

ص٥٨ / س٩ / كلمة « من » تغير إلى « عند »

ص٥٩ / س١٦ / كلمة « حَرَّحْتُ الآيات » تحول إلى « عَزَوتُ الآيات ».

ص٦٠/س١٣/ كلمة «وقت» تغير إلى «عند».

ص٦٨٥ السطر قبل الأخير «الذي رأيناه» تغير إلى «التي بدت لنا».

ص٦٨٦ «وحماية للقرآن» تغير إلى «ودفاعاً عن القرآن».

ص٦٨٦ «فيجعلها» تغير إلى «فيجعل تلك الآيات».

ص٦٨٦ س١٢ «واختراعاتهم» تستبدل بـ «المتعنتة».

ص٦٨٦ س١٣ «البلاد» تغير إلى «قلوبهم إن أمكن»، ويحذف ما بعدها إلى آخر الفقرة، وتستبدل بـ «أو يجالدهم بالسيف حتى يفتح البلاد وينقذ العباد، ولا سيما اكتفى بالإبلاغ والإنذار حسب ما تقتضيه المصلحة».

ص٦٨٦ س١٦ «إذاً محكمات» والصواب «إذاً آيات محكمات».

ص٦٨٦ س١٩ «لنسخها» والصواب «للقول بنسخها».

ص٦٨٧ س٩ «في سرد» تغير إلى «بسرد».

ص٦٨٧ س١٠ «بشتى طرقها» إلى «المتعددة الطرق».

ص٦٨٧ س١٠ «في تبويب» تغير إلى «بتبويب».

ص٦٨٩ س١١ «حرمنا من» تغير إلى «سقط من».

ص٦٩١ س١٣ «إن هذه الآيات كلها كونها» تغير إلى «أن كون هذه الآيات كلها».

ص٦٩١ س١٥ «في مواضعها في الهامش» تغير إلى «فيما تقدم من الحواشي».

ص٦٩٢ س٣ «نموذجاً» تغير إلى «معالم».

ص٦٩٢ س١٠ «الخطأ بإثبات الأحكام» تغير إلى «خطأ من يقول بالنسخ».

ص٦٩٢ س١١ «وقائع أخرى» صوابها «وقائع أخرى تصل إلى عشرين قضية».

ص٦٩٢ س١٢ «لم يقم بالتصحيح ولا بالتضعيف» صوابها «لم يصححها ولم يُضَعِّفْهَا ولم يردّها».

ص٦٩٢ س١٣ تحذف جملة «وهي حوالي عشرين قضية».

ص٦٩٢ س١٤ «وجدنا» تغير إلى «وجدناه».

ص٦٩٢ س١٤ «عدم وجود موقف موحد» تغير إلى «لا يقف موقفاً واحداً».

ص٦٩٣ س٥ «ميوله» تغير إلى «ميله».

ص٦٩٣ س١٠ كلمة «لا» تغير إلى «ليس».

ص٦٩٣ س١٢ «بكثرة» تغير إلى «نتيجة كثرة»

ص٦٩٥ س١ «زيادة» تحول إلى «تزيد».

ظهر الورقة ٦٩٥ السطر قبل الأخير تزاد كلمة «هذه الكتب» بعد كلمة «تكون»، وتحذف عبارة «لتأليف الكتاب».

**أخطاء في قراءة النص:**

ص٦٤ س٧ كلمة «رؤف» قراءتها الصحيحة «أرفق نبي».

ص٦٤ س٧ من الهامش «محمداً بالنصب وهو خطأ»: الألف ليست لـ «محمد»، وإنما هي للكلمة التي بعدها «رفق» والتي قرأها «رؤف».

ص٦٤ س٨ من الهامش كلمة «شيء» التي قال عنها: «زائدة في هـ ولعلّها من الناسخ» ليست زائدة، وإنما هي تحريف لكلمة «نبي» بحيث صارت الجملة «أرفق نبي».

ص٦٥ س١ كلمة «لابدراسته» قراتها الصحيحة: «لا بوراثته» كما يلاحظ من الهامش.

ص٦٥ س٣ كلمة «عما» تقرأ وتكتب «على ما».

ص٦٥ س٤ كلمة «المقدمين» صوابها «المتقدمين» كما ورد في المخطوطة. وكلمة «تفسير» تحذف، لأنها غير واردة في المخطوطة.

ص٦٥ س٥ كلمة «دفنوا» قراءتها الصحيحة «دسّوا».

ص٦٥ س٦ كلمة «بتهذيب التفسير» قراءتها «بتهذيب علم التفسير» وقد جاءت كلمة «علم» مصحفة في المخطوطة «عن».

ص٦٦ س٣ كلمة « حتى يصلح » تقرا « ليصلح » .

ص٦٦ س٣ كلمة « واختصرت كتاباً سميته » تقرا « واختصرته » وتحذف بقية الكلام، لانه من زيادة المحقق، ولا داعي له .

ص٦٦ س٤ كلمة « علم » تغير إلى كلمة « كتب » .

ص٦٧ الكلام في هذه الفقرة مضطرب وحبذا لو بحث المحقق عن نسخة اخرى لتصحيح هذه الفقرة .

ص٦٩ س١ كلمة « تأوّله » قراءتها الصحيحة « تداوله » .

ص٦٩ س٥ كلمة « يدي » قراءتها « يد » .

ص٧٠ س٧ يحسن مقابلة هذا السطر على نسخة خطية أخرى، لانه غير مستقيم .

ص٧١ س٤ كلمة « ونظائر » تقرأ « في نظائر » .

ص٧١ س٥—٦ تحسن مقابلتهما على نسخة أخرى .

ص٧٢ س٥ كلمة « من قص » قراءتها « من فقص » .

ص٧٤ س٢ كلمة « بأن شريعته » قراءتها « إن شريعته » .

ص٧٤ س٥ تحذف كلمة « منها »، لأنها غير موجودة في المخطوطة .

ص٧٨ س٥ كلمة « التشديد » قراءتها : « للتشديد » .

ص٧٩ س٧ كلمة « أنه قال » قراءتها : « لأنه قال »، وليست خطأ من الناسخ كما ادعى المحقق .

ص٧٩ س٨ كلمة « كانوا » قراءتها : « ما كانوا » حتى يَصِحَّ المعنى .

ص٧٩س٩ كلمة « سيء » قراءتها « شيء » كما هو سياق الكلام .

ص٨١ س٢ كلمة « تغير » قراءتها « تغيير »، وكلمة « الأمر » قراءتها : « الآمر » .

ص٨١ س٥ كلمة « يعلم سابق » قراءتها « بعلم سابق » .

ص٨٢ س٦ كلمة « لا يعدون » قراءتها : « لا يقرّون » .

ص٨٨ س١ كلمة «بقرائه» قراءتها: «مقراً له» كما هو سياق الكلام.

ص٨٩ س١ كلمة «يمحو الله» تحذف، لأنها من زيادة المحقق ولا داعي لها.

ص٩٤ س١٠ و ١١ غير ظاهر المعنى.

ص٩٩ س٥: «متناولاً لما يتناوله الثاني» تصحح كما في المخطوطة: «متناولاً لما تناوله» ويحذف ما زاده المحقق.

ص٩٩ س٦ «متناولاً لما تناوله الأول» تصحح ايضاً بحذف كلمة «الأول»، والكلام مفهوم وصحيح، ولا غبار عليه، ولا يحتاج إلى أي زيادة.

ص١٠٠ س٦ و ٧ تحذف كلمة «الحكم الأول ثبوته» التي أضافها المحقق ولا سابقة لها.

ص١٠٠ س٩ تحذف كلمة «المذكورين» التي اضافها المحقق، ولا حاجة إليها.

ص١٠١ س١ كلمة «يثبت» قراءتها «ثبت».

ص١٠١ س٣ كلمة «لم يذكر عند» صوابها «ذكر عند» ليصحّ الكلام.

ص١٠١ س٤ كلمة «يفهم» صوابها «يفقه» ليناسب السِّياق.

ص١٠٩ س٤ كلمة «إنه وجد» صوابها «إنه قد وجد» كما في المخطوطة.

ص١١١ س٥ كلمة «عزم» صوابها «غير».

ص١٢٣ س١١ كلمة «كان قد» قراءتها: «قد كان».

ص١٢٨ س١٠ كلمة «على (ه) اللّه عزّ وجلّ» قراءتها: «على انّ اللّه عزّ وجلّ» كما هي في المخطوطتين، والخطأ من المحقق، لأنه لم يفهم المعنى.

ص١٣٧ س٣ سقط من النص بعد كلمة «معلومات» ما يأتي «يحرمن، ثم نسخت بخمس رضعات معلومات».

ص١٤٢ س٣ كلمة «وضع بيان» قراءتها «واضح بأن».

ص١٤٤ س٦ تحذف كلمة «هذه»، لأنها غير موجودة في المخطوطة، ولا داعي لها

ص١٥٥ س٢ كلمة «قوله» قراءتها «قبله» كما هو سياق الكلام.

ص١٧١ س٩ كلمة «إلى اي قبلة» قرارتها: «ان يُصَلُّوا إلى ايٍّ قبلة» كما في المخطوطة.

ص١٧٣ س٢ كلمة «إنّ العرب كانت تحج» قراءتها «ان العرب لما كانت تحجُّ البيتَ».

ص١٧٣ س٦ كلمة «اختار» صوابها «اختاروا» كما في الهامش.

ص١٨٢ س٤ كلمة «نسخ منها الميتة» صوابها «نسخ منها حكم الميتة» كما في المخطوطة.

ص١٨٩ س١٠ كلمة «الوصية» صوابها «من الوصية» كما في المخطوطة.

ص٢٠١ س٣ كلمة «وغابته عينه» قراءتها «وغلبته عينه».

ص٢٠٢ س٩ كلمة «فقالوا» صوابها «فتألّى» -كما في المخطوطة-.

ص٢٠٢ س١٠ كلمة «فقال» صوابها «فتألّى» -كما في المخطوطة.

ص٢٠٦ س٥ كلمة «بين الصوم والإفطار» صوابها «بين الصوم وبين الإفطار».

ص٢١٤ س٨ و ٩ فيهما اضطراب، ويصححان على النحو الآتي:

والثاني: من يعجز لكبر السنّ لم يلزمه القضاء والكفارة، وقيل: يلزمه الكفارة من غير قضاء.

ص٢١٥ س٣ كلمة «من الآية» صوابها «بالآية من» كما في المخطوطة.

ص٢١٥ س٧ كلمة «خيّر» صوابها «خيّروا».

ص٢١٥ س٨ كلمة «وانكشف» صوابها «فانكشف».

ص٢١٥ س٩ كلمة «لا يكون» صوابها «لا تكون».

ص٢١٧ س٦ كلمة «إنما»، صوابها «وإنما» كما في المخطوطة.

ص٢١٧ س٨ كلمة «الآية»، صوابها «الآية الأولى» كما في المخطوطة.

ص٢١٧ س٩ كلمة «لأنها تضمنت»، صوابها «لأنها إنما تضمنت».

ص٢١٨ س٤ كلمة «الرابعة»، وصوابها «الرابعة تصلح» كما في المخطوطة.

ص٢١٩ س١ كلمة «ايتان»، وصوابها «إتيان».

ص٢١٩ س٥ كلمة «ولا داعي للنسخ فيها» قراءتها: «ويبعد ادّعاء النسخ فيها».

ص٢٢٥ س١٠ كلمة «صنع»، قراءتها الصحيحة «منع».

ص٢٢٨ س١٠ كلمة «عاهده»، صوابها «عاهدوه» كما في المخطوطة.

ص٢٢٩ س٦ كلمة «حكمهما» صوابها «حكماهما».

ص٢٢٩ س٧ كلمة «بنا»، صوابها «بما».

ص٢٣٠ س٢ كلمة «بإتمامها»، صوابها «بإتمامهما».

ص٢٣١ س٤ كلمة «نسخهما»، والصواب «فسخهما» كما في المخطوطة.

ص٢٣٤ س٤ كلمة «الآية» تحذف، لأنها غير موجودة في المخطوطة.

ص٢٣٥ س٦ كلمة «فثبت» صوابها «فبينت» كما يقتضيه معنى الكلام.

ص٢٣٧ س٦ كلمة «استقرار»، صوابها «استقرّ» كما في المخطوطة.

ص٢٣٩ س٣ كلمة «أو»، صوابها «أم» كما في المخطوطة.

ص٢٤٠ س٦ سقط بعد رقم (٨) الكلام الآتي من أوّل السَّند: «أخبرنا إسماعيل بن احمد قال: أنبأ أبو الفضل البقال قال: أنبأني بشر أنَّ».

ص٢٥٤ س١٢ «إباحة الطلاق»، وصوابها «إباحة الطلاق على الإطلاق» كما في المخطوطة.

ص٢٦٣ س١ «فنسخها»، والصَّواب «فنسختها» كما في المخطوطة.

ص٢٦٤ س٣ «السَّكن»، والصَّواب «السَّكَن والنَّفَقَة» كما في المخطوطة.

ص٢٦٥ س١٢ «فأما إذا»، صوابها «فأما إذ».

ص٢٦٦ س١٠ «لا إكراه»، الصواب، ﴿لا إكراه في الدين﴾.

ص٢٧٤ س١ يزاد في أوَّل السَّطر: «والصَّحيح انَّه ليس ههنا نسخ، وانه أمر ندب».

ص٢٧٨ س٤ «والصَّيام»، والصَّواب: «والصِّيام والجهاد».

ص٢٨٠ س١ «ابن أيوب»، والصَّواب: «علي بن ايوب».

ص٢٨٤ س١١ «فعل الشيء»، قراءتها: «فعله السيء».

ص٢٨٩ س٥ «في قلوبهم»، والصَّواب: «بقلوبهم».

ص٢٩١ س٧ «تقتر»، والصَّواب: «تقدر».

ص٢٩٤ س٤ «احدهما»، والصَّواب: «أحدها».

ص٣٠٢ س١ يحذف لفظ الجلالة، لأنَّه غير موجود في المخطوطة.

ص٣٠٤ س١ «ويؤكِّد»، والصَّواب: «ويؤكِّده».

ص٣٠٧ س٥ «يستقرض»، والصَّواب: «استقرض».

ص٣٠٨ س٧ «ما يَسُدّ»، والصَّواب: «ما سَدّ».

ص٣١٤ س٢ «وعذب فهمه»، والصَّواب: «وعزب فهمه» بمعنى: غاب فهمه

ص٣١٤ س٦ «الميراث»، والصَّحيح: «المواريث».

ص٣١٨ س١ «مما قل»، والصَّواب: «مما قل منه».

ص٣١٩ س١٠ «نسختها»، والصَّواب: «نسخها».

ص٣٢٣ س٨ «عليها»، والصَّواب: «فيها».

ص٣٢٤ س٥ «ورواه»، والصواب «ورووه».

ص٣٢٧ س٩ «المرأة»، وفي المخطوطة: «الإمرأة».

ص٣٣٣ س٩ «زعم من»، وفي المخطوطة: «زعم بعض من».

ص٣٤٧ س٩ «يرثون»، وفي المخطوطة: «يورثون».

ص٣٥٤ س٨ «ذو»، والصَّواب: «ذوي».

ص٣٥٥ س١٠ «في ذلك حسب»، والصَّواب: «في ذلك على حسب».

ص٣٥٦ س١ «منسوخ كلها»، والصَّواب: «منسوخ. بل كلها».

ص٣٧٣ س٢ «من يتب»، والصَّواب: «من لم يتب».

ص٣٧٧ س٣ «قبل أن يذبحه» قراءتها: «قبل أوان ذبحه»

ص٣٧٧ س٤ «وقال الآخرون»، قراءتها: «وقال آخرون».

ص٣٩٠ س٦ «طلباً للفضيلة»، والصَّواب: «لطلب الفضيلة» كما في المخطوطة.

ص٣٩٠ س٩ «وقد حدثتم»، الصَّواب: «وقد أحدثتم».

ص٣٩٧ س٧ «باسانيد»، والصَّواب: «باسانيده».

ص٣٩٩ س٩ «الحكم»، والصَّواب: «لم يحكم».

ص٤٠٤ س٦ «أحدهما»، والصَّواب: «أحدها».

ص٤٠٧ س٢ «إلا الإسلام والسَّيف»، والصَّواب: «إلا الإسلام او السيف».

ص٤١٠ س٣ «وعكرمة والسّدي»، والصَّواب: «وعكرمة والزّهري والسّدي».

ص٤١٣ س٨ «جاءت عتيب»، والصَّواب: «جاءت في عقيب».

ص٤١٣ س١٢ «يؤكد»، والصَّواب: «يؤكده».

ص٤١٦ س١٠ «لو قال»، والصَّواب: «ولو قال».

ص٤٢٨ س٣ «وإذا أديس»، والصَّواب: «وإذا ديس».

ص٤٢٩ س٢ «فإنه منسوخ»، والصَّواب: «فهو منسوخ».

ص٤٣٠ س٨ «كل هذا في»، والصَّواب: «كل هذا داخل في».

ص٤٣٣ س٨ «أحدهما»، والصَّواب: «أحدها».

ص٤٣٣ س٩ «ليس إليك بشيء»، والصَّواب: «ليس إليك شيء».

ص٤٣٩ س٩ «يريده»، صوابها: «يراه».

ص٤٤٠ س١٢ «بنقل الجيش»، والصواب «بنفل الجيش».

ص٤٤٧ س٤ سقط سطر من السَّند قبل كلمة «آدم» وهو:

«أبو ظاهر قال ابناشاذان قال ابنا عبد الرحيم قال ابنا إبراهيم».

ص٤٤٧ س٨ تحذف كلمة «توجب»، لأنها غير موجودة في المخطوطة.

ص٤٥٠ س٧ «أن لا يفر»، والصَّواب: «أن لا يفر رجل».

ص٤٥٠ س١٠ «ففرض»، والصَّواب: «فرض».

ص٤٥٢ س٣ سقط من السَّند بعد «قال»: إبراهيم بن الحسين قال ابنا آدم قال».

ص٤٥٢ س٨ «فيه يقاتل»، والصَّواب: «فيه لا يقاتل».

ص٤٥٥ س٨ «المهاجر المرافق»، والصَّواب: «المهاجر المباين» خلافاً لترجيح المحقق.

ص٤٥٥ يحذف السَّطران الأخيران وكلمة «وفي» من السطر الذي قبلهما، لأنهما من إضافة المحقق، ولا حاجة لهما.

ص٤٦٠ س١ «ألتي»، صوابها «اللواتي».

ص٤٦٠ س٣ «فسيحوا ...»، والصَّواب: «قوله تعالى: فسيحوا».

ص٤٦١ س٧ «العهد»، صوابها: «العهود».

ص٤٧٠ س٣ تضاف لأول السَّطر العبارة السَّاقطة، وهي: «وما ليس مدفوناً»

ص٤٧٠ س١١ «قالا هذه»، والصَّواب: «قالا في هذه».

ص٤٧٥ س١١ «جامع يذهبوا»، والصَّواب: «جامع لم يذهبوا».

ص٤٧٧ س١ «لا مكان»، والصَّواب: «لإمكان».

ص٥٠٣ س١ «وهو»، والصَّواب: «وهذا».

ص٥٠٤ س٦ «النخل»، والصَّواب: «الخلّ».

ص٥٠٥ س١ «هذا سكر»، والصَّواب: «هذا له سكر».

ص٥٠٨ س١٠ «قال حدثني عمي» والصَّواب: «قال حدثني أبي قال حثني عمي».

ص٥٠٨ س١٢ «فقال فأمر»، والصَّواب: «فقال أمر».

ص٥٠٩ س٤ «نال الظلم منه»، والصواب: «نال الظالم منه».

ص٥٠٩ س٧ «بغرقاء»، والصَّواب: «ورقاء».

ص٥١١ س٤ «ذهب»، والصَّواب: «قد ذهب».

ص٥١٢ س٣ «إلى صغيراً»، والصَّواب: «إلى قوله صغيراً».

ص٥١٣ س١ «عن عيسى بن عبيد الله»، والصَّواب: «عن عيسى بن عبيد الله عن عبيد الله».

ص٥١٤ س٨ «عن»، والصَّواب: «من».

ص٥٢٣ س٦ «المنفقين»، صوابها: «المنافقين».

ص٥٢٧ س١ يضاف إلى آخر السَّطر: «قاله ابن السائب».

ص٥٢٨ س٣ «امرأة من البغاة»، والصَّواب: «امرأة من أولئك البغايا».

ص٥٣٤ س٣ «الأول»، والصَّواب «الأولى» لأنه إشارة إلى الآية.

ص٥٣٤ س٦ «وهذا أصلح»، والصَّواب: «وهذا أصحّ».

ص٥٣٥ س٩ «وقل للمؤمنين يَغْضُضْنَ»، والصَّواب: ﴿وقل للمؤمناتِ يَغْضُضْنَ﴾.

ص٥٤٥ س٥ «أحدها»، والصَّواب: «أحدهما».

ص٥٥٥ س٤ «أنه نذير»، والصَّواب: «أنه نذير وهو نذير».

ص٥٦٨ س٣ «تؤخذون»، والصَّواب: «تؤاخذون».

ص٥٧٧ س٦ «توكيد»، والصَّواب: «توكيداً».

ص٥٨٥ السطر الذي قبل الأخير «فعلى هذا»، والصَّواب: «فعلى هذا البيان».

ص٥٨٩ س١٦ «قال جماعة»، والصَّواب: «قاله جماعة من المفسرين».

ص٥٩٣ س٢ «عن تبليغهم»، والصَّواب: «على تبليغهم».

ص٥٩٤ س١١ «والغفران مدح»، والصَّواب: «والغفران أمدح».

ص٦٠٦ س٤ «بن سعد قال حدثني عمر»، صوابها: «بن سعد قال: حدثني ابي، قال: حدثني عمي».

ص٦٠٨ س٤ «قال»، والصَّواب: «قال ابنا عمر عن قتادة ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّه﴾».

ص٦١٧ س١ «خفي عليه»، والصَّواب: «خفي عنه».

ص٦١٧ س٢ «في ذلك»، والصَّواب: «ذلك في».

ص٦١٧ س٦ «والصَّحيح في»، والصَّواب: «والصَّحيح أن».

ص٦٥١ س٤ «بعد ذلك»، والصَّواب: «ذلك بعد».

ص٦٢٨ س١٠ «انتظروا ريب»، والصَّواب: «انتظروا فيَّ ريب».

ص٦٣٧ س٤ تحذف كلمة «منسوخ» من السَّطر، لأنها مقحمة، وليست في المخطوطة.

ص٦٤٤ س٦ «في بدو»، والصَّواب: «في بدء».

ص٦٤٧ س١ «يضع بهم»، والصَّواب: «يصنع بِسَهْم».

ص٦٤٨ س٥ «في سورة»، والصَّواب: «من سورة».

ص٦٥٠ س٢ «بنت العزّى»، والصَّواب: «بنت عبد العزّى».

ص٦٥١ س١٠ «ولا راغبة»، والصَّواب: «ولا رغبة».

ص٦٥٣ س١ «جاءكم»، والصَّواب: «جاءك».

ص٦٥٣ السطر الأخير: تحذف كلمة «فهم»، لأنها مقحمة.

ص٦٥٩ س٤ «ما أنفق»، والصَّواب: «ما أنفق، وإذا خرجت امرأة من المشركين إلى المسلمين أعطوا زوجها ما أنفق».

ص٦٧٣ س٩ «زعم من» والصَّواب: «زعم بعض من».

ص٦٧٣ س١٢ «حتى أن يشاء»، والصَّواب: «حتى يشاء».

ص٦٧٦ س٧ «ولا ينادى» والصَّواب: «ولا يفادى».

ص٦٧٩ السطر الأخير «المفسرين معناها»، والصَّواب: «المفسرين في معناها».

## أخطاء لغوية ونحوية:

ص٣ س١٢ كلمة «موظفرا» تصحح إلى: «موظفي».

ص٤ س١٧–١٨ يُصَحِّحُ السَّطران كما يأتي بعد حذف بعض الكلمات: من سوره، ولا آية من آياته، ولا كلمة من كلماته إلا ويدور حولها كلام الباحثين والمؤلفين.

ص٥ س١ كلمة « يتنافس » تصبح : « يتنافس مع غيره » .

ص٥ س٢ كلمة « يتسابق » تصبح : « ويسابق الآخرين » .

ص٦ س٦ كلمة « واجب » تصبح : « أوجب » .

ص٧ س٢ كلمة « الله » تصبح : « لله » .

ص٩ س١١ كلمة « معدومة » تصبح : « مفقودة » .

ص١٠ س٩ كلمة « المقياس » تصبح : « المقباس » .

ص١٠ س١٨ كلمة « حينا – وهو كثير » تصبح : « أحيانا » .

ص١٠ س١٩ كلمة « حسبما يجد » تصبح : « إذا وجد » .

ص١١ س٤، ٥ كلمة « لما ادعي » تصبح : « من الآيات التي ادعي » .

ص١١ س٥ كلمة « وأربع » تصبح : « وأربعاً » .

ص١١ س٨ كلمة « عن » تصبح : « من » .

ص١٢ س٦ كلمة « أجده » تصبح : « أجد له ترجمة » .

ص١٢ س١٣ كلمة « في » تصبح : « على » .

ص١٢ ينقل هامشها إلى الصفحة السابقة .

ص١٣ س١٠ كلمة « جاء » تغير إلى : « وصل » .

ص١٤ س٣ كلمة « إلى مناقشة » تغير إلى : « لمناقشة » .

ص١٥ س٢ كلمة « على » تحول إلى كلمة : « في » .

ص١٧ س٦ كلمة « وقام بالترجيح منها » تصبح « وقام بترجيح » .

ص٢٠ أرقام الهوامش متداخلة .

ص٢٤ س١١ كلمة « دور » تغير إلى : « شأن » – وهي من الأخطاء الشائعة – .

ص٢٥ س١٤ كلمة « المعرفة » تغير إلى : « معرفة » .

ص٣٤ س٧ كلمة « كلل » تحول إلى كلمة : « كل » .

ص٣٤ س١٥ كلمة « اطلاعه للأحاديث » تحول إلى : « اطلاعه على الاحاديث ».

ص٣٤ س٣ من الهامش كلمة « بواسطة » تغير إلى : « بوساطة ».

ص٣٥ س٥ كلمة « خلاف ما » تغير إلى : « بخلاف ما ».

ص٣٦ س١٣ كلمة « كثيرة سابينها » تغير إلى : « كثير سابينه ».

ص٣٧ س٢، ٣ « وامثلة ذلك كثيرة لعل » تحول إلى : « وامثال ذلك كثير ولعلّ ».

ص٣٨ س١٣ كلمة « والمعجم المؤلفين » تغير إلى : « ومعجم المؤلفين ».

ص٣٩ س١٣ كلمة « أيد » تغير إلى : « أيدي ».

ص٤٥ س٣ كلمة « مرآة الرومان » تغير إلى : « مرآة الزمان ».

ص٤٥ س٣ من الهامش كلمة « العنولن » تحول إلى : « العنوان ».

ص٤٦ س١٣ كلمة « بسراييفوا » تصحح إلى : « بسراجيفو ».

ص٤٨ س٨ كلمة « تلك الشخصية الفذة » تصحح إلى : « ذلك الرجل الفذّ ».

ص٥٢ س٧ كلمة « في » تغير إلى كلمة « على ».

ص٥٢ س١٥ كلمة « مفقودة اليوم في مكتباتها » تحذف.

ص٥٣ س٤ كلمة « تتبع » تغير إلى : « و ».

ص٥٣ س٨ كلمة « إنما » تعير إلى : « وإنما ».

ص٥٣ س١١ كلمة « ويذكر » تغير إلى : « وذكر ».

أخطاء لغوية ونحوية وإملائية ومطبعية :

ص٥٥ س٦ كلمة « فيأمن » تغير إلى : « فَيُؤْمَن ».

ص٥٥ س٩ كلمة « بها » تغير إلى : « به ».

ص٥٦ س١٣ كلمة « قص » تغير إلى : « نقص ».

ص٥٧ س٥ كلمة « متشابه » تغير إلى : مشابه ».

ص٥٧ س٣، ٤ من الهامش : كلمة « التزمه » تغير إلى : « التزم به ».

ص٥٧ س٥ من الهامش كلمة « وتقييم » تغير إلى : « وتقويم ».

ص٦٢ س٤ كلمة « تقييم » تغير إلى : « تقويم ».

ص٦٢ س٢٣ كلمة « ينفع به نفسي » تغير إلى : « ينفعني به ».

ص٦٨ س١١ من الهامش : كلمة « الغرير » تصحح إليك « الضرير ».

ص٧٥ تصحح أرقام الهوامش ٤، ٥ إلى ٣ و ٤.

ص٨١ س٩ كلمة « فيبدوا » تحذف منها الألف لتصبح « فيبدو »، وتوصل بالسطر الذي بعدها.

ص٩٢ س٥ كلمة « ضوءها » تكتب : « ضوؤها ».

ص٩٢ س٧ كلمة « تعلمون » تصحح إلى : « تعملون ».

ص٩٣ س٨ هامش كلمة « والميم »، صوابها : « وما ».

ص٩٤ س٥ من الهامش كلمة « الميم »، صوابها : « ما ».

ص٩٥ س١٠ كلمة « الأخبار »، صوابها : « الأخبار( ٦ ) ».

ص٩٥ س٢ من الهامش كلمة « المدينة »، صوابها : « المدنية ».

ص٩٦ س٢ كلمة « بن أسلح »، صوابها : « بن أسلم ».

ص٩٧ س٥ كلمة « يجوز »، صوابها : « يجوزه ».

ص١٠٠ س٧ كلمة « فمتى ورد ... .. » يبدأ بها من أوَّل السُّطر.

ص١٠١ س٢ كلمة « باالعادة » تكتب : « بالعادة ».

ص١٠٤ س١ كلمة « ما نسح »، صوابها : ما ننسخ ».

ص١٢٧ س٤ كلمة « لبن مسعود »، صوابها : « ابن مسعود ».

ص١٢٩ س٥ كلمة « ابن عينيه »، صوابها : « ابن عيينة ».

ص١٣٩ س١٠ هامش « أقرب المورد »، والصواب : أقرب الموارد ».

ص١٧٧ س٥ هامش كلمة « تنافي »، صوابها : « ينافي ».

ص١٨٩ س٥ كلمة «أحدهما»، صوابها: «أحدها».

ص٢٢١ س٥ كلمة «إذا»، صوابها: «إذ».

ص٢٢١ س١١ هامش كلمة «المدنية»، صوابها: «المدني».

ص٢٣٣ س٨ هامش كلمة «ناسخها»، صوابها: ناسخيهما».

ص٢٤٢ س٦ «واثمها اكبر من نفعها،» صوابها: ﴿وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا﴾.

ص٢٤٥ س١١ «لن جيب»، وصوابها: «ابن حبيب».

ص٢٥٢ س٩ «ثلث حيض»، وصوابها: «ثلاث حيض».

ص٢٦٠ س٢ «ما النسخ»، والصَّواب: «ما الناسخ».

ص٢٦١ س٤ «مكث»، والصَّواب: «مكثت».

ص٢٩٩ س٧ «لمسنا»، والصَّواب: «لما».

ص٣١٠ س١٠ «الوالي»، والصَّواب: «الولي».

ص٣١٧ س٧ «عبيد الله»، والصَّواب: «ابن عبيد الله».

ص٣٢٩ س١٢ «والذان»، والصَّواب: «واللذان».

ص٣٥٣ س١ «ولوانهم ظلموا»، والصواب: «ولو أنهم إذ ظلموا».

ص٣٥٨ س٧ «البراء»، والصَّواب: «براءة».

ص٣٧٧ س٨ «ولا آميين»، صوابها: «ولا آمين».

ص٣٧٨ س١٠ «الآميين»، صوابها: «الآمين».

ص٣٨٣ س١٤ هامش «ينص بنسخ جزئين»، والصَّواب: «ينص على نسخ جزأين».

ص٣٨٣ س١٧ هامش «لا وجه للنسخ»، والصَّواب: «لا وجه فيهما للنسخ».

ص٤١٦ س٩ «يقفون» صوابها: «يتقون».

ص٤٩٥ س٩ «واختلف»، والصَّواب: «اختلف».

ص٦٦٥ س٧ «إذا» صوابها: «إذ».

ص٦٨٥ س٣ «نقيم»، والصَّواب: «نقوم».

ص٦٨٦ س١ «مشائخه باسانيد»، والصَّواب: «مشايخه باسانيد».

ص٦٨٦ س٤ «قضياه»، والصواب: «قضاياه».

ص٦٨٦ س٦ «الواردة»، صوابها: «الوارد».

ص٦٨٨ س١ «قضية»، وصوابها: «قضايا».

ص٦٨٨ س١٣ «واقعة»، وصوابها: «وقائع».

ص٦٨٩ س١٠ «بنسخها»، والصَّواب: «بنسخهما».

ص٦٩١ س٨ «وجزء من الحادية»، صوابها: «وجزءاً من الحادي».

ص٦٩١ السطر الأخير «وآرائهم»، والصَّواب: «وآراءهم».

ص٦٩٢ س١ «تقييم»، صوابها: «تقويم».

## قضايا تحسن مراجعتها:

إسراف ابن حزم في القول بالنسخ «لعلَّه على مصطلح السلف في النسخ».

ص٩٧ س٦ «هذه الآية نسخت هذه الآية أي: نزلت بنسخها».

ص٣٨٥ سقط نص طويل حسب مخطوطة «م» ثم ذكر كاملاً بعد صفحة دون أن يشار إلى فروق النسختين.

ص٦٨٦ السَّطر الثامن غير واضح المعنى.

ص٦٨٧ س٨ «نزلت بنسختها» هذه القضية تحتاج إلى دراسة، وقد رد فيها مكي على النحاس عند تعريفه للنسخ في اللغة.

ص٦٨٧ س١١ غير واضح المراد منه.